



حفل التكريم السنوي
لتخصص المحاسبة بقطر

الملتقى الثالث للمحاسبين
نوفمبر المقبل

حسين العبيدلي:
ضرورة ممارسة
الرقابة النوعية
على خبراء
المحاسبين



السليطي:
40% نسبة
التقطير بديوان
المحاسبة

اتفاقية بين
الهيئة الخليجية
وجمعية
المحاسبين
القانونيين

المحتويات



27

حسين العبدلي:
ضرورة ممارسة الرقابة
النوعية على خبراء المحاسبين

27

حسين العبدلي:
ضرورة ممارسة الرقابة
النوعية على خبراء المحاسبين



27

السليطن:
40% نسبة التقطير
بديوان المحاسبة



27

السليطن:
40% نسبة التقطير
بديوان المحاسبة



- 15 ص 40% نسبة التقطير بديوان المحاسبة
15 ص ممارسة الرقابة النوعية على خبراء المحاسبين
15 ص 40% نسبة التقطير بديوان المحاسبة
15 ص ممارسة الرقابة النوعية على خبراء المحاسبين
15 ص 40% نسبة التقطير بديوان المحاسبة
15 ص ممارسة الرقابة النوعية على خبراء المحاسبين



QCPA
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
Qatari Association of Certified Public Accountants

السنة الأولى

العدد الرابع، يونيو 2011

هيئة التحرير

الدكتور/ خالد بن ناصر الخاطر
الشيخ/ محمد بن حمد بن عبد الله آل ثاني
الأستاذ/ فالح بن شنان العنزي
الأستاذ/ راشد راشد همام العبدالله
الأستاذة/ ماجدة حسن عبد الله الكواري
الأستاذة/ منى علي آل الشيخ الكواري
الأستاذ/ حازم صلاح محمد

المراسلات

ترسل باسم هيئة تحرير المجلة على العنوان التالي:

برج وزارة الأعمال والتجارة، الدور الحادي عشر
هاتف 4489 2888 - 4432 7777 +974
فاكس 4487 8360 - 4486 7972 +974
ص. ب 22877 الدوحة، قطر
بريد إلكتروني info@qcpa.net
موقع إلكتروني www.qcpa.net

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر عن وجهة
نظر المجلة بل تعبر عن وجهة نظر أصحابها

الإخراج الفني والتنفيذ

المركز الفني، دار الشرق

الإفتتاحية

بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية تكرم الادارة والاقتصاد بجامعة قطر وأحمد بن

وأضاف أنه في خلال السنوات الخمس الماضية قام أعضاء هيئة التدريس بنشر 155 بحثاً علمياً في دوريات عالمية محكمة، ويعرض 122 بحثاً في مؤتمرات دولية متخصصة.

واختتم د. هندي كلمته بالتأكيد على أن مهنة المحاسبة تحتاج إلى جهد كبير ومساهمة فعالة لنشر الوعي المحاسبي وتطوير هذه المهنة لأهميتها في تطوير الاقتصاد الوطني لذلك يجب أن تكون هذه المهنة مميزة ولابد من تطويرها مهنيًا لذلك فإن كل من يعمل في مجال المحاسبة يجب عليه المساعدة في تطوير أداء المهنة.

وقال د. رجب عبدالله الإسماعيل رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية للمحاسبة أن تخصص المحاسبة أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني ولذلك حرصت جميع المؤسسات الأكاديمية في دولة قطر على تدريس أفضل المناهج واختيار أحدث المصادر في تدريس هذا التخصص الحيوي حيث تم تغطية المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الأمريكية بالإضافة إلى اطلاع الطلبة على أهم التطورات المتعلقة بالمهنة على مستوى العالم.

لقد اعتاد المتميزين من الطلبة في الدخول في هذا التخصص الذي تشتمل كثير من مقرراته بالصعوبة فقد أصبحت هذه المهنة تحتل المراتب المتقدمة في قائمة المهن المطلوبة بالإضافة إلى كونها تحقق أعلى مستوى من الرواتب والامتيازات في العالم.

أنا نعتقد ان هؤلاء الشباب هم مستقبل المهنة وهم من سيقود عجلة المهنة لجعلها تستمر في العطاء لخدمة هذا البلد الغالي فالخريج هو بداية الحياة العملية والمهنية لهؤلاء الخريجين للانخراط في هذه المهنة وتنمى منهم الانطلاق لخدمة هذا الوطن برد جزء من جميله ونقدم لهم دعوة للانتحاق بالجمعية والمساهمة في أنشطة وفعاليات وإدارة الجمعية سواء من خلال العمل في اللجان المختلفة أو الانضمام إلى عضوية الجمعية للاستفادة من الخبرات والكفاءات المهنية العاملة في الجمعية.

كما نقدم دعوة مفتوحة إلى جميع خريجي المحاسبة إلى الالتحاق مباشرة ببرامج الحصول على الزمالة المهنية سواء من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

أيمن صقر

تقيم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية والجمعية العلمية للمحاسبة حفلها السنوي لتكريم خريجي تخصص المحاسبة المتفوقين كمبادرة الهدف منها العناية والاهتمام بالشباب وعلى رأسهم المتفوقين .

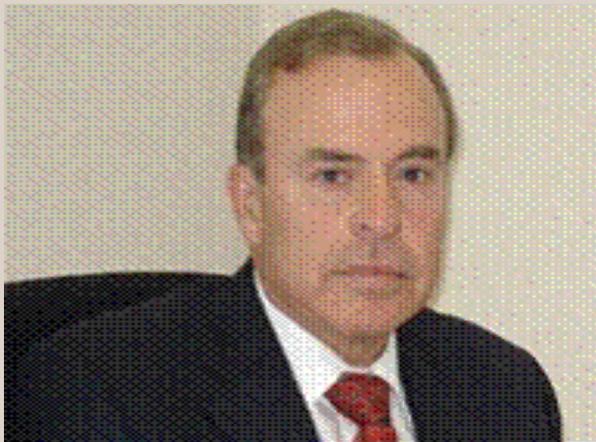
وفي هذا الاطار أكد الدكتور نظام هندي عميد كلية الادارة والاقتصاد جامعة قطر أن الكلية فخورة بوجود هذا العدد من الطلبة المكرمين.

وأضاف نحن فخورون ايضا لأن هذا العدد من المتفوقين يأتي كثمار لجهود الأساتذة في الكلية والعمل الدؤوب في توفير المناخ الصحي التعليمي المؤدي للتفوق.. مؤكدا أن هذا التوجه سيستمر وسيزيد عدد الطلبة والطالبات وداعيا جميع الطلبة للاستمرار في مسيرة التفوق ليكونوا خير إضافة في سوق العمل القطري.

وأوضح الدكتور هندي أن كلية الإدارة والاقتصاد قامت ابتداء من فصل الخريف عام 2005 بتحديد مخرجات التعليم لكل برنامج مع العلم بأنه قد شارك بتحديد هذه المخرجات أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والإدارة، وشركاء الكلية وبالإضافة إلى ذلك، طورت الكلية أدوات تقييم لقياس مدى نجاح برامجها في تحقيق مهمتها وأهداف التعليم. كما واشتملت أدوات التقييم على أدوات مباشرة وغير مباشرة.

وأكد ان الكلية قد أعدت ونفذت خرائط (مصفوفة البرنامج) لربط مخرجات التعليم بالمقررات الإجبارية للبرامج كما قامت الكلية بتجميع وتحليل نتائج التقييم، وبناء على هذه النتائج، قامت الكلية بعدة تغييرات كان هدفها تحسين عملية التعليم.

وقال إن الكلية تركز على جودة البحث العلمي، وذلك من خلال إصدارها المجلة العلمية للكلية وهي مجلة محكمة ومفهرسة ولها مجلس تحرير دولي، وتقوم الكلية بنشر عدد من في العام الأكاديمي الواحد وتكرس المجلة تعزيز ونشر المعرفة النظرية والتطبيقية، وتحتوي المجلة على دراسات متنوعة في مجالات الإدارة والتجارة والاقتصاد والمحاسبة والتسويق ونظم المعلومات وغيرها من علوم الأعمال والاقتصاد.



أكرم ميخائيل: الجمعية أستطاعت أن تحقق في فترة وجيزة إنجازات عديدة



د. حلمي الهمامي: الربط بين النظري والعملية من أهم الأهداف الإستراتيجية لقسم المحاسبة



د. رجب الاسماعيل: دعوة مفتوحة لجميع خريجي
المحاسبة للالتحاق ببرامج الزمالة المهنية

المتفوقين بكلية محمد العسكرية

مهنة المراجعة والمحاسبة في دولة قطر وإلى الدور الحيوي الذي تلعبه وبشكل مستمر للارتقاء بهذه المهنة باعتبارها القاعدة المحورية الأساسية لبناء اقتصاد ناجح وفعال قائم على المعرفة والإفصاح والشفافية وأداة رئيسية في تحقيق الإنضباط المالي والأنظمة المحاسبية في الشركات والمؤسسات.

ورغم حداثة الجمعية إلا أنها أستطاعت أن تحقق في فترة وجيزة إنجازات عديدة من ضمنها تقديم خدمات التطوير المهني المستمر لأعضاء الجمعية وإلى العاملين في القطاع المحاسبي في دولة قطر وكذلك الإرتقاء بالقيم المهنية والمصادقية والشفافية في العمل والتواصل مع المجتمع المالي.

وقال انه من المؤكد أن المتغيرات المحلية والعالمية التي طرأت على الأسواق المالية في السنوات الأخيرة تفرض على مهنة المراجعة والمحاسبة تحديات عديدة لا بد من مواجهتها من خلال العمل الدؤوب على تطوير المهنة والعمل على إعداد معايير محاسبية جديدة أو تعديل المعايير الصادرة وبصورة مستمرة لمواجهة التغييرات في الأداء المالي والاقتصادي الذي قد يحصل من حين إلى آخر. كذلك لا بد من التعامل مع المنتجات المالية الجديدة من حيث المعالجة المحاسبية السليمة وكيفية الإفصاح عنها في البيانات المالية حتى تكون أساسيات عمليات التدقيق عوامل مشجعة على الاستثمار وآلية لتدفق رؤوس الأموال نظراً لما تحققه من ضمانات للمستثمر.

وأضاف إن مؤسسة إرنست ويونغ قامت في السابق بتقديم الدعم لخريجي المحاسبة في قطر من خلال التدريب العملي في مكاتبنا وتقديم الدورات النظرية والعملية وسوف نستمر في تقديم هذا الدعم من خلال علاقاتنا الفعالة القائمة حالياً بين مؤسستنا وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية وإن رعاياتنا لهذا الحفل ما هو إلى تأكيداً على رغبتنا رفع مستوى مهنة المراجعة والمحاسبة في دولة قطر.

وأشار الى أن مؤسسة إرنست ويونغ ومنذ تأسيس الفرع في دولة قطر عام 1951 تعمل جاهدة على المساهمة في بناء المجتمع المالي والاقتصادي في قطر من خلال العمليات التي تقدمها إلى الشركات والمؤسسات والمنظمات المالية والتي تشتمل على أعمال المراجعة والاستشارات المحاسبية والمالية.

لدول الخليج العربية أو أي من برامج الزمالة المعتمدة دولياً .

وقال الدكتور حلمي الهمامي رئيس قسم المحاسبة ونظم المعلومات بجامعة قطر ان القسم يفخر سنويا بخريجه وجودة ما يقدمه من تعليم محاسبي مواكب للمتطلبات والتحديات الاقتصادية لدولة قطر.

وأشار إلى أن ما تقوم به جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في هذا الإطار من تكريم لطلبتنا لخير دليل على الاهتمام الواسع الذي تحظى به مهنة المحاسبة في دولة قطر.

وأضاف إن الربط بين النظري والعملي ليمثل من أهم الأهداف الإستراتيجية لجمعية المحاسبين القطرية حيث تقوم بدور مهم في تعريف طلبة المحاسبة بكلية الإدارة بأهمية المهنة وأخلاقياتها وكيفية التعامل مع خصوصيات السوق القطرية.

وقال إن التطور الاقتصادي لقطر مرتبط بوجود مهنة محاسبة ونظام محاسبي قوي ولعل من أهم مقومات أية مهنة وجود عنصر بشري مدرب وهذا ما يسعى قسم المحاسبة لتوفيره.

وأوضح إن جودة خريجينا تمثل المجال الحيوي لجمعية المحاسبين القطرية الساعية إلى استقطاب الأفضل للارتقاء بمهنة المحاسبة في الدولة وإيضاح أهميتها إلى مختلف الأطراف المنخرطة في المنظومة التنموية القطرية .

ووجه الشكر لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية على الاهتمام الكبير بخريجين المحاسبة لجامعة قطر ..معبراً عن ثقته بأنه ومع برنامج ” ماجستير المحاسبة“ بقسم المحاسبة ونظم المعلومات الجديد فأن جسور التواصل مع الجمعية سترتقي إلى مستويات أعلى هدفها الأول والأخير توفير عنصر بشري مؤهل في مجال المحاسبة لخدمة الطفرة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

وتوجه السيد اكرم ميخائيل بكل الشكر والتقدير إلى جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وإلى جميع القائمين على أعمالها وأنشطتها لما تبذله من جهد في تطوير



د. زهير دردر: التكريم فرصة للخريجين الجدد
للإطلاع على دور جمعية المحاسبين في تطوير المهنة



د. نظام هندی: الكلية فخورة بوجود هذا العدد من
الطلبة المكرمين

بدء الدراسة خريف 2011 بجامعة قطر كلية الإدارة والاقتصاد تطرح برنامج ماجستير المحاسبة (MAC)

30 ساعة مكتسبة لخريجي البكالوريوس في المحاسبة والدراسة باللغة الانجليزية

خطة الدراسة

- (30) ساعة مكتسبة لخريجي البكالوريوس في المحاسبة والدراسة باللغة الانجليزية.
- شروط القبول ببرنامج ماجستير المحاسبة (MAC)
 - أن لا يقل المعدل التراكمي لدرجة البكالوريوس عن 2.85 من 4 أو 2.65 من 4 مع اختبار القبول في الدراسات العليا في الإدارة (GMAT) بنتيجة لا تقل عن 450.
 - اجتياز اختبار اللغة الإنجليزية (TOEFL) بنتيجة لا تقل عن 520 وألا يكون قد انقضى الحصول عليها أكثر من سنتين.
 - خبرة عملية لا تقل عن سنتين بعد مرحلة البكالوريوس.
 - كتابة نص يوضح فيه المتقدم لماذا يود مواصلة الماجستير وكيف أن الماجستير سيؤثر على مستقبله (الأكاديمي أو / والمهني)
 - اجتياز المقابلة الشخصية.
 - استكمال طلب الالتحاق بالبرنامج.
- وحول أسباب طرح البرنامج قال الدكتور/ حلمي إنه بعد الأزمة المالية وأزمة الثقة التي عمت الأسواق المالية زاد الطلب على محاسبين ذوي كفاءات وخبرات عالية ومتخصصة، ومع الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده دولة قطر أصبحت هناك حاجة ماسة لمحاسبين يحملون شهادات عليا ومتخصصة في علوم المحاسبة، وحيث إن برنامج الماجستير في المحاسبة سيعمل على سد حاجة السوق القطري.

أعضاء هيئة التدريس

- يعتبر المدرسون في برنامج الماجستير للمحاسبة من خيرة النخبة (مراجعة الصياغة) في قسم المحاسبة ونظم المعلومات وكلية الإدارة والاقتصاد عموما.
- يتمتع أعضاء هيئة التدريس بمستوى أكاديمي من أعلى ما يكون (كلهم من حملة شهادة الدكتوراه في التخصص)، إضافة إلى خبرات عملية واستشارية في عدة ميادين مرتبطة بالعلوم المحاسبية.
- نحيط بالذكر أنه من حين إلى حين يمكن الاستعانة بأخطاء(99) ما المقصود بأخطاء) من عالم الأعمال حتى يزودوا الطلبة بخبراتهم العملية في السوق القطري.

طرحت كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر برنامج ماجستير المحاسبة (MAC) ويعتبر هذا البرنامج الأول من نوعه وهو برنامج مهني يساهم بشكل فعال في تطوير مهنة المحاسبة في قطر، ويحصل المنتسب إليه على شهادة ماجستير في المحاسبة.

وأكد الدكتور نظام هندي عميد كلية الإدارة والاقتصاد أهمية البرنامج ودوره في توسيع الأفق وتطوير المهارات في مواكبة متطلبات سوق العمل، وهذا البرنامج يعد الخريجين ليكونوا مختصين في مجال المحاسبة من خلال التركيز على مواد تجمع بين النظرية والتطبيق.

وقال د. حلمي الهمامي رئيس قسم المحاسبة بكلية الإدارة والاقتصاد مجلة عالم المحاسبة إن مهنة المحاسبة في تطور مستمر في كافة أصقاع العالم، ولذا، تعزز كلية الإدارة والاقتصاد حضورها الفعال على ساحة الأعمال القطرية، فإن ماجستير المحاسبة سيمثل نقطة انطلاق نوعية في تزويد السوق القطري بمحاسبين مؤهلين لتولي أرفع المناصب في الإدارة المالية والمحاسبة، ثم أضاف الدكتور/ حلمي أن برنامج الماجستير يهدف إلى أعداد الطلبة لتولي وظائف مهمة في مجال إدارة النظم المحاسبية والاستشارات المالية، ويقدم بطريقة مميزة تجمع بين الجوانب المعرفية والمهارات التطبيقية والقدرات العلمية من خلال تدريس مبني على خبرات تطبيقية ومهارات بحثية وخدمية.

واضاف أن البرنامج سيقدم مجموعة من المهارات التقنية في علوم المحاسبة اللازمة لمتطلبات المهنة في دولة قطر حيث إن برنامج الماجستير في المحاسبة يتوافق مع المعايير الدولية لهيئات الاعتراف الأكاديمي كما تنص عليها لائحة معايير ال (AACSB).

ويتصف برنامج الماجستير بعدة نقاط قوة لعل من أهمها الدمج بين الجانبين النظري والتطبيقي في طريقة التعليم، وأن أهم مميزات البرنامج احتواءه على مقررات أساسية مهمة مثل مقرر «الاستشارات الإدارية» الذي يمكن الطالب من تفعيل خبراته العلمية في تجربة استشارات تهدف لتطبيق ما يتعلمه الطالب في قاعات الدراسة على الواقع العملي للمهنة خارج الحرم الجامعي، كما يتوافق البرنامج مع نظرائه في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتكون من 30 ساعة مكتسبة، وهو ما يتوافق مع المعايير الدولية لهيئات الاعتراف (AACSB).

نظمتها الجمعية العلمية للمحاسبة

دورات وبرامج تدريبية للمساهمة في تطوير أداء ومستوى المحاسبين والمراجعين

أولاً : دورة « المحاسبة لغير المحاسبين »

عقدت هذه الدورة خلال الفترة 17-21/4/2011م و تهدف دورة المحاسبة لغير المحاسبين إلى إعطاء نبذة مختصرة عن ماهية وطبيعة وأنواع النظم المحاسبية و المفاهيم المحاسبية الأساسية مع شرح عناصر النظام المحاسبي كنظام معلومات (دليل حسابات - مجموعة مستنديه - مجموعة دفترية - دورات مستنديه - قوائم وتقارير) بالإضافة إلى الدورة المحاسبية وكيفية تشغيلها والقوائم المالية - محتوياتها وأسس إعدادها وطرق عرضها وأخيراً تفسير وتحليل القوائم المالية مع حالات عملية ، وتمت تحت إشراف د.رجب عبدالله الاسماعيل الأستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر.

ثانياً : دورة « إدارة الموارد البشرية »

عقدت هذه الدورة خلال الفترة من 24 - 28 / 4 / 2011م وتتطرق دورة « إدارة الموارد البشرية » بالتوضيح بأهمية الموارد البشرية، والدور الاستراتيجي الذي يكون أن تقوم به هذه الإدارة لتحسين أداء المنظمة. للوصول لهذا الغرض، تقدم الدورة شرحاً لأساسيات إدارة الأداء، وطرق تحديد الاحتياجات التدريبية، وتنفيذ البرامج التدريبية. كما تتطرق الدورة لأساليب وادوات قياس وتقييم الأداء، وتخطيط القوى العاملة. كما توضح الدورة بإيجاز، أكثر وسائل تحديد الرواتب والحوافز شيوعاً، بما فيها نظام تقييم الوظائف. وتختتم الدورة بموضوع الرضا الوظيفي وتحفيز الموظفين وتشجيعهم لتقديم أفضل ما لديهم.

ثالثاً : دورة «دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع»

رابعاً : دورة «مبادئ إدارة الأعمال»

عقدت هذه الدورة من 22/5/2011 إلى 26/5/2011م وقد تناولت هذه الدورة شرح مفاهيم الإدارة الحديثة وخصائصها ومراحل تطورها. وتضمنت دراسة وظائف الإدارة الأربعة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة. وكذلك وظائف المنظمة المتمثلة في التسويق والإنتاج والموارد البشرية. أيضاً تناولت الدورة ذكر الصفات الواجب توافرها في المدير الناجح عبر تحليل بعض المشاكل التي قد يواجهها المدراء في عصر العولمة وبيان كيفية التغلب عليها في الواقع.

أيضاً عبر هذه الدورة تم الحديث عن مفاهيم إدارية غاية في الأهمية مثل: الدافعية وتحفيز العاملين - المسؤولية الاجتماعية - الأخلاق والقيم - الصراع - الاتصال - الإبداع - اتخاذ القرار - القيادة - التفويض - خدمة العملاء وغيرها.

عقدت هذه الدورة خلال الفترة 17-21/4/2011م

و تهدف دورة المحاسبة لغير المحاسبين إلى إعطاء

نبذة مختصرة عن ماهية وطبيعة وأنواع النظم

المحاسبية والمفاهيم المحاسبية الأساسية مع شرح

عناصر النظام المحاسبي كنظام معلومات (دليل

حسابات - مجموعة مستنديه - مجموعة دفترية

- دورات مستنديه - قوائم وتقارير) بالإضافة إلى

الدورة المحاسبية وكيفية تشغيلها والقوائم المالية

- محتوياتها وأسس إعدادها وطرق عرضها وأخيراً

تفسير وتحليل القوائم المالية مع حالات عملية،

وتمت تحت إشراف د.رجب عبدالله الاسماعيل

الأستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر.



المالية الأساسية للشركات مع أداء أسهم تلك الشركات في الأسواق وأخذ نظرة أشمل على وضع سعر السهم من الناحية المالية من جهة ومن ناحية تداوله وسلوكه في السوق المالية من جهة أخرى، مما يمكن المستثمر من الوصول الى قرارات استثمارية أدق وأكثر واقعية.

- 4- مقارنة سعر السهم السوقية مع السعر الملائم للسهم.
- 5- المخاطرة والعائد وطرق قياس المخاطرة.
- 6- التعريف بوسائل وأساليب تقليل المخاطر في الاستثمار.

وقد نظمت الجمعية في الفترة السابقة مسابقة بعنوان (المحاسب الذهبي لعام 2011) بالتعاون مع نادي طالبات كلية الإدارة والاقتصاد للمرة الأولى حيث يشارك في هذه المسابقة طلبة وطالبات كلية الإدارة والاقتصاد سواء كضرب أو كأفراد. وتهدف هذه المسابقة إلى تطوير وقياس قدرات الطلاب على تحليل المشكلات المحاسبية، وقدمت الجمعية جوائز للفائزين في المسابقة.

وتنقسم المسابقة إلى قسمين

محاسبين مبتدئين

محاسبين متقدمين

وقد أقيمت المرحلة النهائية للمسابقة في يوم الخميس الموافق 2011/5/19م في تمام الساعة 12 ظهر.

من جهة أخرى تنظم الجمعية العلمية للمحاسبة بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ندوة بعنوان "الرقابة النوعية على مكاتب المحاسبة في دولة قطر" تقام هذه الندوة في غرفة تجارة وصناعة قطر يوم الأحد الموافق 26 يونيو 2011م الساعة السابعة مساءً.

وسوف يكون هناك حفل لتكريم الخريجين المتميزين من الحاصلين على درجة البكالوريوس في المحاسبة للعام الدراسي 2010 / 2011 برعاية مكتب أرنست ويونغ وذلك تقديراً للخريجين المتميزين الذين يمثلون أحد الدعائم الهامة التي يعتمد عليها الوطن في دعم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء به.

خامساً: دورة « دور بيانات التكاليف في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية في الأجل القصير»

حيث عقدت الجمعية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، دورة تدريبية هامة بعنوان « دور بيانات التكاليف في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية في الأجل القصير» في معهد التنمية الإدارية خلال الفترة من 5 - 9 يونيو 2011م

وتهدف هذه الدورة إلى زيادة وعي المشاركين بأهمية الدور الذي تلعبه التكاليف في منشآت الأعمال ، حيث أن نظم التكاليف لها دور فعال في تحقيق سياسات واستراتيجيات المنشأة، ويساعد تفهم الدور الذي تلعبه التكاليف في مجالات التخطيط والرقابة في خفض التكاليف وإحكام الرقابة عليها ومحاولة زيادة المنافع المتوقعة منها من خلال تحليل "اقتصاديات تكاليف التشغيل" مع المساهمة في "التخطيط الاستراتيجي للتكاليف" وبما يساهم في ترشيد القرارات الإدارية.

وسوف تقعد الجمعية دورة هامة بعنوان (أساسيات الاستثمار) في الاسبوع القادم من 2011/6/19م إلى 2011/6/23م

وترمي هذه الدورة الى تعريف المشاركين على المواضيع التالية:

1- مبادئ وأسس الاستثمار وأدواته ودوافعه وأهدافه ومن ثم التركيز على الاستثمار في الاسهم.

2- مراحل التحليل المالي الاساسي، باستخدام اسلوب التحليل من الكل الى الجزء وذلك من خلال تحليل الظروف والعوامل الاقتصادية الكلية للدولة، ثم تحليل القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركة المراد تقييمها، ومن ثم تحليل القوائم المالية للشركة والتعريف بأهم النسب المالية المستخدمة في التحليل.

3- التركيز على النسب المالية التحليلية للسهم: فبالإضافة الى التحليل الأساسي للبيانات المالية التي يستخدمها المستثمر والمعامل في السوق المالية كأساس لقرارات استثماراته، إلا أن المستثمر، فرد كان أم مؤسسة، يحتاج الى بعض النسب المالية التحليلية للسهم والتي تربط تلك التحاليل

ضرورة نشر الوعي المحاسبي

حوار أيمن صقر

ويراقب ديوان المحاسبة حسابات جميع الوزارات والإدارات التابعة لها والجهات الملحقة بها بالإضافة إلى فحص ومراجعة حسابات المؤسسات العامة والشركات الوطنية والأجهزة الحكومية الأخرى.

ويؤدي ديوان المحاسبة مهامه استناداً إلى قانون إنشائه الذي حدد اختصاصاته وصلاحياته وأهمها التثبت من أن التصرفات المالية والقيود المحاسبية الخاصة بالتحصيل والصرف تمت بطريقة نظامية وفقاً للوائح المالية والمحاسبية والإدارية وفي إطار القواعد العامة للموازنة.

ويقوم ديوان المحاسبة بأعمال الرقابة المسبقة بالنسبة لمشروعات المناقصات قبل طرحها ومشروعات العقود قبل إبرامها، كما يساهم مندوبو الديوان في أعمال لجان المناقصات القائمة في الدولة سواء تلك المتعلقة بالقطاع الحكومي أو المؤسسات والشركات التي تخضع لرقابة الديوان.

ويساهم الديوان في أعمال اللجان الأخرى القائمة في الدولة لمراقبة تطبيق القواعد المالية والمحاسبية المقررة ولتنبيه تلك اللجان إلى ما قد تقع فيه من مخالفة لتلك القواعد.

ويتبع للديوان إدارة الرقابة على القطاع الحكومي وإدارة الرقابة على القطاع الاقتصادي وإدارة الرقابة على المناقصات والعقود وإدارة الشؤون القانونية وإدارة الشؤون الإجرائية والمالية وكانت لعالم المحاسبة هذا الحوار مع الاستاذ عبد الرحمن ابراهيم محمد السليطي مدير ادارة الرقابة على القطاع الاقتصادي .

في البداية حدثنا عن مهنة المحاسبة في قطر؟

مهنة المحاسبة في قطر مهنة حديثة في تقديري الشخصي وعليها عبء كبير في الكثير من المجالات ولا بد ان تحظى بمزيد من الاهتمام لدعم المهنة في قطر والذي يتمثل في الاهتمام بنوعية المحاسب القطري ودعمهم خصوصاً الدعم المادي

هذا بالنسبة للجانب العملي أما الجانب النظري فيبدأ منذ الالتحاق بكلية الادارة والاقتصاد جامعة قطر لذلك لا بد من تطوير مناهج المحاسبة في دولة قطر لكي تتواءم مع التوجهات العالمية وهذا لا يعنى ان كلية الادارة والاقتصاد لا تتبع المعايير العالمية ولكن هناك بعض المقررات التي تحتاج الى تطوير وجامعة قطر قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال .. كما اننا بحاجة الى نشر ثقافة الوعي المحاسبى لدى افراد المجتمع وهذا الموضوع مهم جداً للمحاسبين وغير المحاسبين فهناك شريحة كبيرة جداً من القطريين وغير القطريين تستثمر اموالها في البورصة وهذا الاستثمار يتطلب زيادة الوعي المحاسبى

وماذا عن المعايير الدولية المطبقة في معظم دول العالم وهل يتم تطبيقها في قطر؟

لا بد ان اشير هنا الى اهمية الاهتمام بمواكبة التطورات في مجال المحاسبة خصوصاً فيما يتعلق بموضوع المعايير المهنية لذلك يجب الاهتمام بهذا الجانب وابراره ونشر ثقافة المعايير المحاسبية وعقد ندوات تعريفية الى جانب الاهتمام ببرامج الزمالة التي تساهم بشكل كبير في تطوير المهنة وهذا ما

ديوان المحاسبة أنشئ في 28 أبريل عام 1973 وهو عبارة عن جهاز حكومي مستقل له شخصية اعتبارية يتبع الأمير مباشرة وله موازنة خاصة تلحق بموازنة الديوان الأميري. ويتولى رئيس الديوان إعداد مشروع موازنة الديوان السنوية وعرضها على الأمير أو من يفوضه لاعتمادها ويصدر رئيس الديوان، دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية، اللوائح المنظمة لشؤون موظفي الديوان ولا تصبح هذه اللوائح نافذة إلا بعد اعتمادها من مجلس الوزراء. والى أن تصدر هذه اللوائح يطبق في شأن موظفي الديوان قانون الوظائف العامة المدنية واللوائح والقرارات المنفذة له. ويكون فحص ومراجعة حسابات الديوان بناء على تكليف من الأمير أو من يفوضه .

بي لدى أفراد المجتمع

اما بالنسبة لغير القطريين فيتم اختيارهم وفق عدد سنوات الخبرة والمؤهلات واللغة والكمبيوتر

ولكن مع كل هذه الامكانيات هناك عزوف من قبل القطريين للعمل في الديوان ؟

ليس عزوفا بالمعنى فالمشكلة في قطر قلة عدد خريجي المحاسبة سواء القطريين او غير القطريين ولكن مع التطور الهائل الذي تشهده قطر حاليا بجهود حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني امير البلاد المفدى فاننا في حاجة ماسة الى محاسبين اكفاء وهذا ما نعمل عليه الان كما ان مهنة التدقيق من أصعب المهن وتتطلب عمل متواصل وزيارات على الشركات والمؤسسات وقد تغلب الديوان على هذه المشكلة بزيادة طبيعة العمل الى 50% مما يجعله من اعلى الرواتب الحكومية في الدولة بالاضافة الى ان موضوع التدقيق يحتاج الى محاسب على دراية كاملة بجميع المعايير المحاسبية والانظمة والقوانين وهذا يتطلب تطور سريع لذلك يجب ان يكون هناك نوعا من المبادرة

وهل لنا ان نعرف نسبة القطريين العاملين في الديوان ؟

نسبة القطريين العاملين في الديوان حوالي 40% وهذا رقم كبير بالنسبة لطبيعة العمل داخل الديوان كما تحدثت من قبل خصوصا فيما يتعلق بطول فترة الدوام والتواجد بشكل مستمر

اخيرا ما هو المطلوب من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في المستقبل ؟

الجمعية في حاجة ماسة الى دعم مادي ومعنوي لان هدفها الرئيسي هو تطوير مهنة المحاسبة والتواجد على الساحة العربية والعالمية وهذا يتطلب عقد المزيد من المؤتمرات والندوات والتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية خصوصا في ظل التطورات التي تشهدها مهنة المحاسبة وايضا اعتماد المعايير الدولية في المجال المحاسبى بنهاية عام 2012 حيث ان 80% من الدول تطبق المعايير الدولية وتطبيق هذه المعايير سيتم توحيد الانظمة المحاسبية على مستوى العالم



ديوان المحاسبة هو الجهاز الرقابي الأعلى في قطر لأنه يحمي المال العام 40% نسبة القطريين بديوان المحاسبة

تبادل الخبرات وعقد اللقاءات الدورية وعلى الرغم من حداثة الجمعية الا انها سعت وتوسعت الى تطوير المهنة ولكن امامها وقت للعمل على ذلك خصوصا وانها في حاجة الى دعم مادي ومعنوي من الدولة كما ان الهيئة تعمل على عقد مثل هذه الاتفاقيات مع جميع الجمعيات بدول التعاون وتقوم بعقد الدورات والندوات وتدريب المحاسب الخليجي وعقد دورات له

ماذا عن الية اختيار المحاسبين للعمل في ديوان المحاسبة ؟

هناك بالفعل الية منظمة لاختيار منتسبي الديوان حيث يعتمد الديوان على خريجي كلية الادارة والاقتصاد جامعة قطر خصوصا قسم المحاسبة ويقوم الديوان بعقد دورات تدريبية داخل وخارج قطر لتطوير مهاراتهم حيث توجد اتفاقية مع احدى المكاتب العالمية في بريطانيا يقوم بعمل دورات تدريبية للمحاسبين وايضا مساعدة الديوان في مجال التدقيق بالشركات وعمل هذا المكتب يتم من خلال خطة وضعها الديوان

تسعى اليه الهيئة الخليجية للمحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون الخليجي حيث توجد فرص من خلال الهيئة للحصول على برنامج الزمالة بل انه تحت المحاسبين على بذل المزيد من الجهد في هذا الاطار لان وجود شهادة مهنية وعالمية سيساهم بلا شك في تطوير المهنة كما توجد ضرورة ملحة للاهتمام ببرنامج التعليم المستمر لان مهنة المحاسبة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاحداث العالمية ولا بد من تطوير المحاسبين انفسهم عن طريق الجمعيات الاهلية في تلك البلدان والتعاون بين الهيئات وبعضها لتبادل الخبرات وعقد الندوات

وماذا عن دور ديوان المحاسبة في هذا المجال ؟

ديوان المحاسبة مهتم بهذا الموضوع وهو تطوير مهنة المحاسبة فالديوان دوره لا يقتصر فقط على مراجعة الحسابات للشركات والمؤسسات بل يسعى الى تطبيق المعايير العالمية في المهنة وعقد الدورات التدريبية لتنسيبها حيث يكون لديهم معلومات تتواءم مع المعايير العالمية كما ان ديوان المحاسبة يتعاون مع العديد من جهات الدول في مجال التدريب وكل هذا من الامور التي تساهم بشكل كبير في تطوير مهنة المحاسبة بقطر

وبالنسبة لدور الديوان مع الشركات التي لا تطبق المعايير المحاسبية ؟

نلاحظ بالفعل عدم تطبيق بعض الجهات للمعايير المحاسبية بل وتطبيقها بشكل خاطئ لذلك فان التوصيات الصادرة من الديوان في هذا الخصوص بالذات تؤكد على ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية فالديوان هو الجهاز الرقابي الاعلى في الدولة ويختص بحماية المال العام ويقوم بالتدقيق وتطبيق القوانين واللوائح وتقييم الاداء والذي يصب في النهاية لتطوير مهنة المحاسبة

بصفتك عضو الهيئة الخليجية للمحاسبين هل هناك تعاون بين الهيئة وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية ؟

هناك بالفعل اتفاقية بين الهيئة والجمعية بهدف

الجمعية العمومية لجمعية المحاسبين القانونيين تصادق على جدول الأعمال

وأقرت الجمعية مشروع الموازنة التقديرية للعام الحالي بالإضافة الى اعتماد تعيين مراقب الحسابات.

وقال الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية انه منذ تأسيس الجمعية قام المجلس بجهود حثيثة لتنشيط نشاطها حيث قام بوضع خطة العمل لرفع مستوى المهنة والنهوض بها ونشر الوعي المهني بين أعضاء الجمعية موضع التنفيذ وذلك لبدء نشاطها وترسيخ قدمها في المجتمع القطري بالإضافة الى تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية لأعضاء الجمعية، وتوثيق العلاقات بين أعضاء الجمعية وتنمية روح التعاون بينهم.

واستعرض د. خالد الخاطر خلال الاجتماع تقرير مجلس الادارة حيث أشار الى أن ” جمعية المحاسبين القانونيين القطرية “ رغم حداثة بالنسبة للدول المجاورة نجحت في أن تحتل مكانة كبيرة على الساحة القطرية وتم بحمد الله انجاز العديد من الأمور، بل وتسعى الجمعية خلال الفترة المقبلة لاستقطاب عدد كبير من المحاسبين للانضمام إليها وفق خطتها الاستراتيجية في ظل النمو الكبير الذي تشهده جميع القطاعات في الدولة حالياً.

رفع مستوى المهنة

وأوضح رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية أن أهداف الجمعية تتمثل في العمل على رفع مستوى المهنة والنهوض بها ونشر الوعي المهني بين أعضاء الجمعية والمحافظة على تقاليد المهنة وأدائها وكذلك الارتقاء

د. الخاطر: إصدار دليل سنوي

شامل عن المحاسبين في قطر

الجمعية تعمل على رفع مستوى المهنة والنهوض بها ونشر الوعي المهني

صادقت الجمعية العمومية لجمعية المحاسبين

القانونيين القطرية الذي عقد اجتماعها نهاية

فبراير الماضي بقاعة المغفور له الشيخ فهد بن جاسم

بوزارة الأعمال والتجارة برئاسة د. خالد الخاطر

رئيس مجلس إدارة الجمعية على جدول الأعمال

المقدم من قبل مجلس الادارة وكذلك على الحساب

الختامي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.



وكذلك ندوة "معايير المحاسبة الدولية" عقدتها الجمعية بالتعاون مع مكتب KPMG في معهد التنمية الإدارية وهدفت هذه الندوة إلى بيان الحاجة إلى تطوير وتطبيق مجموعة من المعايير الدولية التي تلتزم بها كل دول العالم في ظل النظام الاقتصادي الذي تمارس فيه الشركات أنشطتها على مستوى العالم (داخل وخارج حدود الدولة الأم). والأساليب الممكنة لعلاج مشكلة التقرير المالي في ضوء قيام الشركات بمعاملات دولية وتسجيل أسهما في بورصات الدول الأخرى والتحفظات والظروف المطلوبة حتى يأتي تطبيق المبادئ الدولية ببيانات محاسبية ذات محتوى معلوماتي متماثل.

كما نظمت الجمعية حلقة نقاشية حول حوكمة الشركات بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر وتناولت حوكمة الشركات وتحليل طبيعة وبيان إطار نظام حوكمة الشركات وأهمية بناء وتطبيق نظم فعالة لحوكمة الشركات بعد الفشل المفاجئ لكثير من الشركات وتكرار حالات الغش المالي الذي أدى إلى أضرار مالية كبيرة للمستثمرين في هذه الشركات. وأشار د. الخاطر إلى أنه في إطار حرص الجمعية على عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الجهات ذات الخبرة الكبيرة والمتميزة في مهنة المحاسبة والمراجعة من أجل الارتقاء بالمهنة والنهوض بها في بلدنا العزيز قامت الجمعية بتوقيع مذكريتي تعاون مشترك بين جمعية المحاسبين القانونيين القطرية. وتطرق رئيس جمعية المحاسبين إلى فعاليات قامت بها الجمعية من أجل دعم المهنة والارتقاء بها ومنها العمل على تعديل القوانين المتعلقة بالمهنة وذلك بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة من أكاديميين ممارسين وجهات رسمية على أن تلبى تلك التعديلات المتطلبات الأساسية لتطوير وتنظيم المهنة في الدولة، فعلى الرغم من صدور قوانين جديدة ذات علاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة في الدولة مثل قانون الشركات عام 2002 وقانون تنظيم مهنة مراقبي الحسابات لعام 2004 إلا أنها لا تختلف كثيرا عن القوانين السابقة وهناك قصور واضح فيها وتحتاج إلى الكثير من التعديلات الجوهرية عليها.

لجنة مشتركة

تأسيساً عليه، فإن الجمعية اقترحت على وزارة الأعمال والتجارة تشكيل لجنة مشتركة من لجنة قبول المحاسبين القانونيين وإدارة الشؤون القانونية بالوزارة ولجنة الشؤون القانونية بجمعية المحاسبين القانونيين القطرية على أن تقوم هذه اللجنة بمناقشة أوجه القصور في هذا القانون

بالمستوى العلمي والمهني لأعضاء الجمعية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية لأعضاء الجمعية، وتوثيق العلاقات بين أعضاء الجمعية وتنمية روح التعاون بينهم.

واستعرض د. الخاطر المراحل التي مرت بها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية حتى تم اشهارها للقيام بالاهداف المرجو تحقيقها حيث تم تشكيل لجنة النظام الاساسي للجمعية في مارس عام 2005 وفي يوليو 2005 تمت دعوة المحاسبين القطريين لحضور الاجتماع التأسيسي وكان الغرض من الاجتماع عرض النظام الاساسي للجمعية واختيار اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية التي تولت بعد ذلك تسجيل واشهار الجمعية ومناقشة وتقديم عقد التأسيس والنظام الاساسي للجمعية نيابة عن المؤسسين إلى وزارة الخدمة المدنية وتم بعد ذلك تقديم طلب اشهار الجمعية إلى إدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة الخدمة المدنية وتم تشكيل فريق عمل لمتابعة وانهاء الاجراءات المتعلقة بالاشهار وصدر قرار وزير شؤون الخدمة المدنية عام 2007 بالموافقة على تسجيل الجمعية بعد موافقة مجلس الوزراء وصادق عليه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى. وفي أكتوبر 2008 تم عقد أول اجتماع جمعية عمومية وتم انتخاب أول مجلس إدارة للجمعية.

109 أعضاء

واستطرد د. الخاطر قائلاً: بلغ إجمالي أعضاء الجمعية 109 أعضاء ويسعى مجلس الإدارة للعمل على تشجيع العاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة من القطريين ممن تنطبق عليهم الشروط للتسجيل في عضوية الجمعية للاستفادة من الخدمات والأنشطة المتعددة التي تقدمها الجمعية. وقد قامت الجمعية بفتح باب العضوية للراغبين في الانضمام للجمعية وكذلك السعى نحو تسجيل العاملين بالمهنة من أصحاب الكفاءات والخبرات من غير القطريين في عضوية الجمعية كعضوية منتسبة للاستفادة من خبراتهم. كما تم إصدار بطاقات عضوية للأعضاء لأغلب أعضاء الجمعية. ولفت إلى أن الجمعية قامت بعقد العديد من الدورات التدريبية المتميزة خلال عام 2010 وحاضر في هذه الدورات نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة وكان عدد هذه الدورات 12 دورة تدريبية وبلغ عدد المتدربين 155 متدرباً من مختلف الجهات سواء الحكومية أو الخاصة ومنها: أساسيات ومبادئ المراجعة — الإدارة المالية في القطاع الحكومي — بيانات التكاليف في دعم واتخاذ القرارات في الأجل القصير — تحليل القوائم المالية — معايير المحاسبة الدولية — تفسير وتحليل البيانات المالية. التدقيق الخارجي — تقييم الأداء في القطاع الحكومي باستخدام بطاقات الأداء المتوازن.

ندوات ومؤتمرات

وتابع قائلاً: الجمعية نظمت العديد من الندوات والمؤتمرات المهمة التي ناقشت كثيراً من القضايا الجادة عن مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين ذات الصلة، وقد أثمرت هذه المناقشات في هذه الندوات والمؤتمرات عن توصيات واقتراحات مهمة سوف تساهم في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، منها ندوة بعنوان "مستقبل جمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون" في غرفة تجارة وصناعة قطر وهدفت هذه الندوة بشكل عام إلى التعرف على الوضع الحالي للجمعيات في دول مجلس التعاون والمشاكل والتحديات التي تواجهها وتقديم الاقتراحات والتوصيات للنهوض بالمهنة والارتقاء بها في دول مجلس التعاون.



العنوان التمهيدي

العنوان الرئيسي

واشار الى اهمية تطوير المهنة في دول العالم، ثم استعرض تجارب البنك الدولي بهذا الشأن ودور المركز في ذلك. بعد ذلك تحدث عن العلاقة بين هيئة الخليج والبنك الدولي ومشروع إصلاح التقارير المالية في دول المجلس كمجموعة من الدول التي تربطها علاقات اقتصادية وسياسية قوية وتسعى إلى تكامل اقتصادي وهو الذي بدوره بحاجة إلى تطوير في التقارير المالية للتناسب مع هذا التكامل المنشود.

ثالثاً: مذكرة تفاهم بين الهيئة وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية

تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية، وقد وقع من جانب الهيئة الأستاذ/ محمد بن صالح العبيلان، رئيس مجلس الإدارة، ومن جانب الجمعية الدكتور/ خالد بن ناصر الخاطر، رئيس مجلس إدارة الجمعية.

وقال الدكتور خالد الخاطر رئيس جمعية المحاسبة القانونيين القطرية ان هناك تعاون متميز مع الهيئة الخليجية منذ اشهر الجمعية العلمية للمحاسبة عام 2004 وتم عقد العديد من الفعاليات والدورات والتدريبية وتنظيم المؤتمرات واستمر الوضع مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية..منوها بدعم الهيئة للجمعية في جميع فعاليتها

وأشار الى أن هذه الاتفاقية سيكون لها اثر طيب ومثمر في جميع المجالات خصوصا فيما يتعلق بالتدريب وتنظيم المؤتمرات وتطوير امكانيات المحاسبين في قطر كما ان هذه الاتفاقية تحدد اطار التعاون بين الجانبين

ووجه د. الخاطر الشكر لرئيس الهيئة على هذه المبادرة لانها تصب في مصلحة تطوير المهنة كما وجه الشكر للجهاز التنفيذي للهيئة..متمنيا لها التوفيق وان

أولاً : اعتماد الخطة الإستراتيجية للهيئة للأعوام الثلاثة المقبلة

عقد مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعه الرابع (الدورة الثالثة) بفندق فريج شرق بمدينة الدوحة بدولة قطر برئاسة الأستاذ/ محمد صالح العبيلان، رئيس مجلس الإدارة.

ناقش الاجتماع عدداً من المواضيع من أهمها اعتماد الخطة الإستراتيجية للهيئة للأعوام 2011-2014م، وتقرير حول الملتقى السنوي للهيئة والذي سيعقد في بمدينة مسقط في شهر ديسمبر 2011م، كما اطلع المجلس على التقرير المقدم من رئيس مجلس الإدارة حول مشاركته في الاجتماع الثاني لرؤساء الجمعيات والهيئات الوطنية، وكذلك مشاركته في اللقاء المشترك السادس والعشرون بين الأمانة العامة ورؤساء وأعضاء غرف دول مجلس التعاون الذي عقد بالكويت بتاريخ 2011/3/27م

وحول موضوع التمويل اطلع المجلس على الخطاب المرسل من معالي وزيرة التجارة والصناعة بدولة الكويت والذي أفادت فيه أن حكومة دولة الكويت قد أصدرت قراراً بالموافقة على سداد حصة دولة الكويت والبالغة (5.000.000) ريال سعودي (خمسة ملايين ريال سعودي) لتمويل الهيئة، هذا وقد قرر المجلس أيضاً الموافقة على اعتماد عدد من المنتسبين إلى الهيئة.

ثانياً: ندوة إصلاح التقارير المالية

عقدت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وبالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية والبنك الدولي ندوة حول التقارير المالية من أجل استعادة الثقة، تحدث فيها الأستاذ جون هيكرتي رئيس مركز إصلاح التقارير المالية بالبنك الدولي



دولة من دول الخليج وهذا العام سيعقد في عمان يوم 4 و5 ديسمبر بالإضافة الى اجتماع مجلس ادارة الهيئة كل 3 شهور والاجتماع المقبل سيكون بدولة الامارات بابوظبي

من جهته اشار أشار الدكتور/ محمد آل عباس ، المدير التنفيذي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن توقيع الاتفاقية يأتي في إطار التعاون بين الهيئة والهيئات الوطنية ومن أجل وضع إطار للعمل المشترك بين الهيئة والجمعيات لتبادل الخبرات والمعلومات والتعاون في إقامة المؤتمرات والندوات والبحوث ذات العلاقة بالمهنة، وأشاد بالدور الذي تقوم به جمعية المحاسبين القانونيين القطرية من تعاون دائم ، في جميع المجالات وخاصة في مجال اختبار الزمالة والدورات التدريبية المصاحبة له.

والجدير بالذكر أن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنشأت بموجب قرار صادر من المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة عشر المنعقدة في مدينة أبوظبي بتاريخ 7-9/12/1998م. وتهدف الهيئة إلى القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق والتكامل بينها.

تقوم بالدور المنوط بها في عملية التنسيق بين الجمعيات المهنية في دول التعاون والجمعية على اتم الاستعداد للتعاون لتحقيق اهدافها

وقال وانه في اطار هذه الاتفاقية فان الجمعية ستنظم الاسبوع المقبل أول دورة تدريبية في مجال المحاسبة بهدف تطوير المهنة في قطر

وقال الاستاذ العبيلان ان الاتفاقية تأتي في اطار التعاون بين الهيئة والجمعية بهدف اقامة الندوات وورش العمل وعقد الدورات التدريبية واقامة برنامج امتحان الزمالة مع الجمعية الخليجية ومشاركة في مراقبة جودة الاداء

وحول الدور الذي تقوم به جمعية المحاسبين القانونيين القطريين في قطر أشار د، العبيلان الى ان الجمعية تقوم بالتنسيق والرقابة على المحاسبين القانونيين في دولة قطر والتواصل معهم ونشر الفكر المحاسبي وعمل دورات وندوات بالإضافة الى التعاون مع ديوان المحاسبة في قطر لتطوير المهنة

وعن الخطط المستقبلية للهيئة قال ان هناك العديد من الخطط التي تسعى الهيئة الى تطبيقها في المستقبل منها تنفيذ برنامج الزمالة بدول مجلس التعاون الخليجي وتفعيل برنامج جودة الاداء واقامة الندوات والمؤتمرات والملتقيات حيث تنظم الهيئة ملتقى سنوى لمكاتب المحاسبة ويعقد سنويا في كل





خلال ندوة علمية حول المحاسبة القضائية في قطر.. د. خالد الخاطر:

وحاضر في هذه الندوة الدكتور عبد الستار الكبيسي — أستاذ المحاسبة ورئيس قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية العالمية بالأردن والأستاذ الزائر في كلية أحمد بن محمد العسكرية، و السيد ناصر بن فلاح الدوسري الذي قدم ورقة الأستاذ حسين العبيدلي — الخبير المتخصص في مجال المحاسبة القضائية.

وهدفت الندوة بشكل عام إلى التعرف على الوضع الحالي للخبراء المحاسبين ومناقشة القضايا والمعوقات التي تواجههم أمام محاكم الدولة وتقديم الاقتراحات والتوصيات للجهات المعنية لتنظيم عمل خبراء المحاسبين بما يتناسب مع التطورات التي تشهدها مهنة المحاسبة في الدولة.

افتتح الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الندوة بكلمة ألقاها أمام الحضور أشار فيها إلى أن أهمية الندوة تتبع من أنها تتطرق إلى مناقشة تطوير الوضع الحالي للخبراء المحاسبين واستعرض أهم مواد قرار رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (29) لسنة 2008 بتنظيم قبول وتصنيف الخبراء أمام المحاكم.

لجنة تنظيمية

وكشف د. الخاطر عن قيام الجمعية بتقديم مقترح للمحاكم لتنظيم عمل خبراء المحاسبين بالمحاكم، حيث اتضح أن هناك كثيراً من الملاحظات على الوضع الحالي لهؤلاء الخبراء وخاصة فيما يتعلق باختيار الخبراء والإشراف عليهم وتقييمهم وهناك قصور واضح فيما يتعلق بالقرار 29 لسنة 2008. والمقترح يعتمد بشكل واضح على تفعيل شروط قيد الخبراء المحاسبين والصادر بقرار رئيس المحاكم العدلية رقم (39) لسنة 2002 وإجراء بعض التعديلات على هذه الشروط بما يتناسب مع التطورات التي تشهدها مهنة المحاسبة، وتشكيل لجنة برئاسة أحد القضاة وممثل عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وشخص من ذوي الخبرة، وذلك لوضع مقترح متكامل ينظم هذا الشأن ويحدد تفاصيله كاملة، وبحيث تختص هذه اللجنة في النظر بطلبات القيد والبت فيها وفقاً لشروط قيد الخبراء المحاسبين. وبأن تتولى اللجنة الإشراف والرقابة على سجل قيد الخبراء المحاسبين، وبأن تضع لائحة داخلية لتنظيم عملها بما يتواءم مع دورها في الإشراف والتطوير والرقابة على الأداء المهني على الخبراء المحاسبين يتم اعتمادها من رئيس المحاكم العدلية.

ومن جانبه تناول الدكتور عبد الستار الموضوع من ثلاثة محاور، المحور الأول تمثل بمقدمة عن هدف الندوة وأهمية موضوعها وتاريخه ومبرراته، وفي المحور

مقترح لتنظيم عمل خبراء المحاسبين بالمحاكم

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ندوة علمية بعنوان «المحاسبة القضائية في دولة قطر» بمقر غرفة تجارة وصناعة قطر بحضور الدكتور خالد الخاطر، وشارك في الندوة الكثير من المهتمين من قضاة ومحاسبين ومحامين وأساتذة المحاسبة والقانون.

والجواب بكل بساطة يمليه الواقع الحالي للعالم أجمع الذي يعاني من تقادم حالات الغش والاحتيال والتزوير والفساد والاستغلال.. خصوصاً في ظل التطورات الاقتصادية والتقنية الهائلة وما يرافقها من مشاكل قانونية ومالية واجتماعية، فنجد مثلاً: غش الموظف، غش الإدارة، غش المستثمر، غش البائع، احتيال الزبون، غش التجارة الإلكترونية.

انهيار الشركات

ونوه د.عبد الستار إلى أن انهيار شركات كبرى مثل انرون، ورلدكوم، غلوبال كروسينغ، وتايكو وغيرها من الأسماء المدرجة في القائمة في وول ستريت التي توسمت بالعار جراء التلاعب في قواعد المحاسبة لزيادة أرباحها في سوق الأسهم. وتكشفت الأمر عن مليارات الدولارات من عمليات الاحتيال المالي، وتقارير مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي تبين أن ما يقرب من 10 % من الشركات المسجلة في البورصة أصدرت أرباحاً غير حقيقية. وسوق الأوراق المالية يشهد دوامة من فقدان المستثمرين للثقة في إدارة الشركات والبيانات المالية الصادرة عنها، وهناك أيضاً عدد كبير من حالات الفشل، والدعاوى والمحاكمات التي تجرى كل يوم نتيجة العائدات غير المشروعة، وأضاف د. عبد السلام قائلًا "إن هذا كله يؤشر على حالة تزوير واسعة النطاق لم يشهدها التاريخ الطويل للمحاسبة، والإحصاءات تدل على أن الخسائر السنوية الناتجة عن الغش والاختلاس تقدر بحوالي 900 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك تورط شركات المحاسبة والتدقيق في ذلك مثل ستر شركة آرثر اندرسن على تلك الحالات، لذا ليس من الغريب أن تجد الشركات نفسها هذه الأيام في المحاكم بصورة معنادة. وتابع د.عبد السلام مستأنلاً: "أنه وعلى ضوء ما تقدم ! ما هي المؤهلات اللازمة للمحاسب القضائي؟، في الحقيقة هناك مهارات عديدة بينها متخصصة ولازمة للتمكن من تنفيذ عملية التحقيق، يجب أن يلم بها المحاسب القضائي وأهمها، الفهم العميق للبيانات المالية والقدرة على تحليلها، فهم دقيق للجوانب القانونية المتعلقة بقضايا الغش والاحتيال وما شابه ذلك، فهم اللوائح التي تؤثر على عمل الشركات وسلوكها كالضرائب والحوكمة للإلمام بأساليب العثور على الأصول المفقودة، مهارات الاتصال والتواصل مع الآخرين. وأشار إلى أن أهم المؤشرات الميدانية التي تؤكد ما تقدم من أهمية ومبررات ودور ومستلزمات لهذا الحقل المحاسبي الكبير والغني، أن هناك اعترافاً بأهمية وجود المحاسبة القضائية للمساهمة في حل المنازعات وبصورة عادلة، بلغت ونسبة مئوية حوالي 85 % من بين مجموع القضايا التي تعرض على القضاء، وفيما يتعلق بمدى توفير مستلزماتها القانونية والتنظيمية فقد بلغت حوالي 80 %، وكذلك كانت النتيجة فيما يتعلق بمدى توافر المؤهلات والخبرات والمهارات للأشخاص القائمين بهذه المهمة (المحاسب القضائي)، وهذا ولاشك يعكس مستوى جيداً جداً" بلغة الأرقام ولكنه في الحقيقة لا يرقى



الثاني تطرق إلى أهم المؤشرات الميدانية عن واقع المحاسبة القضائية في البلدان العربية، أما المحور الثالث فتناول أهم التوصيات بعد مناقشة أسئلة الحضور والإجابة عنها.

المحاسبة القضائية

وأشار د. عبد الستار إلى أن الندوة هدفت إلى التعريف بالمحاسبة القضائية ودورها وتطبيقاتها ومبررات الاهتمام بها وتطويرها، وجاءت في الوقت المناسب لتعبر عن جهد سباق في التطرق إلى هذا الموضوع الذي لم تتبلور أبعاده ولم يتبين الإهتمام به في عالمنا العربي لغاية الآن، وأكد أهمية الندوة التي تتبلور أكثر عندما نعلم أن موضوع المحاسبة القضائية يعني العالم بأسره من خلال قضية أو أخرى، وسواء خص الأمر مواطناً عادياً، موظفاً، مديراً، مستثمراً، محامياً، قاضياً.. الخ، طالما تعلق ذلك بحقوق هؤلاء وغيرهم.

وتطرق إلى المحاسبة القضائية والتي قد تسمى بتسميات أخرى كالمحاسبة العدلية، المحاسبة التحقيقية أو التحليلية أو (الاستقصائية) أو غيرها، يعود تاريخها إلى ما يقرب من 200 سنة، حيث دلت عليه الآثار في اسكتلندا تمثلت بشهادات أعطيت للمحاسبين آنذاك تؤهلهم للمشاركة بإجراءات التحكيم وفض النزاعات بالمحكمة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تمت الاستعانة بحوالي (500) محاسب كوكيل خلال الحرب العالمية الثانية، وبهذا أصبحت المحاسبة القضائية مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، وهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم، فهي إذن تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية ومن ثم في عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة.

ولفت إلى أن السؤال الذي يطرح نفسه بعدئذ هو لماذا المحاسبة القضائية؟،



الشهادات المهنية تعريفها

إعداد : د. حسام خدّاش (بتصرف)

أهمية الشهادات المهنية * : تبرز أهمية الشهادات المهنية في ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق وذلك بمقدار اتساع الضجوة بين متطلبات الممارسة المهنية وبين مخرجات التعليم الأكاديمي . ففي مهنة المحاسبة هناك حاجة لمحاسب ممارس لديه تأهيل أكاديمي ملائم وتأهيل مهني يحقق له ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق ضمن ضوابطها التشريعية والمهنية من معايير ضوابط أخلاقية ضرورية جداً لهذه الممارسة .

المهني والمتمثل بالمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير السلوك المهني فهي في الأردن المعايير الدولية وهذا يرتقي بممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن ويجعلها في مصاف الدول المتقدمة عالمياً في ممارسة هذه المهنة . إلا أن من أهم الصعوبات التي تواجه المحاسبين والمدققين في الأردن بان الإطار المهني الناظم للممارسات المحاسبية والتدقيق مكتوب أصلاً باللغة الانجليزية لانه صادر عن جهات دولية وهذه اللغة لا يتقنها معظم من يمارسون المهنة في الأردن مما يرتب عليهم لمواكبتها ضرورة الحضور المستمر للدورات التدريبية او القراء المستمرة لما يكتب باللغة العربية حول هذا الاطار أو تحديثاته . ويشير الجدول (1) ان عدد الاعضاء المرخصين (JCPA) والمزاولين لمهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن يبلغ تقريباً 500 عضواً ومنهم تقريباً 90% مزاوولين لمهنة التدقيق والباقي اعضاء مزاولين لمهنة المحاسبة وقد اجيز منهم منذ صدور قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 وحتى تاريخه ما يقارب 100 عضواً (جدول رقم 1) .

الامتحانات المهنية

لقد كان الهدف الرئيسي لظهور أو شهادة مهنية محاسبية عالمية وهي شهادة CPA يتمثل في إيجاد اشخاص مؤهلين لسوق العمل في مجال ممارسة مهنة المحاسبة القانونية بهدف حماية الصالح العام (Pubic interests) ومع انتشار هذه الشهادة عالمياً فقد أصبحت من وجهة نظر المؤسسات والشركات بمثابة معيار ضبط جودة في توظيف وترقية الموظفين من فئة المحاسبين (Snyder 2004) . وفي الحقيقة أنه في نهاية التسعينات قد وجهت انتقادات شديدة لألية وأنماط ومحتويات امتحان CPA الأمريكي لذا قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في العام 2002 بعمل مسح ميداني لحاملي شهادة CPA ومتطلبات سوق العمل الأمريكي مما أدى إلى إعادة النظر في متطلبات الامتحان ومواده في عام 2004 ليصبح التركيز على المعرفة Knowledge والمهارات Skills اللازمة لسوق العمل بالإضافة إلى اخلاقيات المهنة professional ethics . إن انتشار شهرة شهادة CPA الأمريكية أدت إلى ظهور شهادات مهنية مماثلة في دول مختلفة من العالم وفي الأردن الأكثر شهرة هي شهادات CPA و ACCA و JCPA

وكما يلاحظ من الجدول (2) لقد تطور إمتحان ال CPA الذي كان يعقد مرتين في العام ومن امتحان الورقة والقلم إلى امتحان يعقد 6 أيام في الاسبوع ولمدة شهرين في كل ربع من أرباع السنة أي يتاح لأكثر من 190 مرة سنوياً ويعقد الكترونياً ويمكن للمتحمّن أن يتقدم لجزء واحد من الاربعة اجزاء في كل جلسة امتحان . إمتحان CPA يتكون من أربعة أجزاء تتضمن بإختصار التدقيق ومفاهيم بيئة الاعمال ، المحاسبة المالية والتشريعات .

وفي ضوء ذلك بدأ يدرك سوق العمل أهمية حصول المحاسبين على شهادات مهنية ، حتى أن السوق وقطاعات الاعمال المختلفة تميز بين المحاسبين المتقدمين لشغل الوظائف حسب هذه الشهادات وهذا بسبب أن حملة الشهادات المهنية ابرزوا نجاحاً في ممارسة المهنة مقارنة مع نظرائهم الذين اكتفوا بالتأهيل الأكاديمي. أن معظم الشهادات المهنية التي لها سمعة ومكانة في سوق العمل هي تلك التي تصدر عن تنظيمات مهنية محاسبية معروفة. حيث أن هذه التنظيمات تعطي تراخيص مهنية لمن يرغب بأن ينظم إلى عضويتها ويحصل على اجازتها وضمن متطلبات هذه التراخيص أن يتقدم الشخص إلى امتحان مهني في مجالات مختلفة أهمها المحاسبة المالية والادارية والتكاليف والتدقيق والمعايير والتشريعات القانونية ذات العلاقة . وكثيراً من هذه التنظيمات المهنية لم تكف بالإمتحان كمتطلب للترخيص وإنما جاءت الخبرة والتدريب متطلباً إضافياً ولذلك صقلت هذه الشهادات على حملتها بمعرفة علمية ومهنية وتدريبية ملائمة وأصبحت هدفاً للعديد من العاملين في الدوائر المالية والتدقيق لزيادة تأهيلهم ومهاراتهم ولحصولهم على عضويات في منظمات مهنية مما يتيح لهم فرص توظيف أفضل ومستوى دخل اعلى .

لقد جاء ظهور وانتشار الشهادات المهنية المحاسبية سريعاً فالعديد من الدول المتطورة وأحتى النامية قلدت ما ظهر في أمريكا وبريطانيا من شهادات مهنية نالت سمعة عالية ومنها في مجال المحاسبة القانونية الشهادة الأمريكية محاسب قانوني معتمد CPA وشهادة محاسب قانوني بريطاني ACCA أو في مجال المحاسبة الادارية تبرز شهادة المحاسب الإداري المعتمد CIA وغيرها الكثير .

الإطار التشريعي والمهني

من المعروف أن وجود شهادة مهنية يتطلب إطار تشريعي يوفر لها الحماية والتنظيم والرقابة على ممارستها بالإضافة إلى متطلبات إصدارها. فمثلاً كما هو موضح في الجدول (1) فان تشريعات ممارسة المهنة للمحاسبة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية ينظمها ويرافقها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وفي بريطانيا جميعة المحاسبين القانونيين البريطانيين ACCA وفي الأردن الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية وجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين JACPA . فالهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية في الأردن والمشكلة بموجب قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 هي أعلى مرجعية تنظيمية تنظم وتراقب المحاسبة القانونية اي JCPA ويليها لجنة التراخيص ثم لجنة امتحانات المهنة والحاصلين على إجازة JCPA ينضموا إلى جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين والذين يحكمهم نظام مزاولة المهنة ال JCPA رقم 7 لعام 2006 والصادر أيضاً بموجب قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية . ويمكننا القول ان إطار تشريعي قانوني يحكم وينظم ممارسة مهنة المحاسبة القانونية. وبخصوص الإطار التشريعي

Certificate of Participation

This certifies that

ومقارنتها بالشهادة الأردنية

الأردنية JCPA	البريطانية ACCA	الأمريكية CPA	عدد الاعضاء
تقريباً 500 عضو	تقريباً 350000 عضواً	تقريباً 360000 عضو	
JACPA	ACCA	AICPA	المنظمات المهنية المصدرة للشهادة
معايير دولية	معايير بريطانية ودولية	معايير أمريكية	الاطار المهني (معايير محاسبة وتدقيق)
الانجليزية	الانجليزية	الانجليزية	لغة الاطار المهني (معايير محاسبة وتدقيق)
العربية	الانجليزية	الانجليزية	لغة الامتحان

بكالوريوس المحاسبة من أول اربعة اجزاء وعليهم التقدم لأمتحانات الاجزاء العشرة المتبقية ونسب النجاح في هذا الامتحان في اوراقه المختلفة تقع بين 35% - 60% (جدول رقم 2).

أما امتحان JCPA فيعقد مرتين سنوياً غير منتظم بتاريخ الانعقاد وهو عادة في حزيران وكانون اول من كل عام وهو ايضاً امتحان ورقة وقلم ويتكون من جزئين

وفي عدة دراسات بحثية بالولايات المتحدة الأمريكية أظهرت أن أكثر من 50% من المحاسبين لديهم رغبة في الحصول على شهادات CPA إلا أن من يتقدم منهم فعلاً للامتحان لا يزيد عن 20% من الراغبين بالتقدم له. وبالنسبة للمتقدمين للامتحان فان متوسط النجاح في امتحان CPA يقع بين 10% و20% في حين ان امتحان ال ACCA البريطاني يعقد مرتين في السنة في حزيران وكانون أول من كل عام وهو مازال امتحان ورقة وقلم ويتكون من اربعة عشر جزءاً يعفى عادة خريجو

JCPA	ACCA	CPA	
يدوياً ومرتين في السنة	يدوياً ومرتين في السنة	الالكترونياً واكثر من 190 مرة سنوياً	عدد مرات عقد الامتحان
غير منتظمة وتعلن قبل شهرين من كل امتحان	منتظمة ومعلنة	منتظمة ومعلنة	تواريخ عقد الامتحان
جزئين	اربعة عشر جزءاً	اربعة اجزاء	عدد اجزاء الامتحان
15-20% بالمتوسط	35-60% بالمتوسط	10-20% بالمتوسط	متوسط نسبة النجاح
محاسبة مالية، ودارية، وتكاليف ونظرية محاسبية ومعايير محاسبية وتشريعات	محاسبة مالية وتكاليف وادارية، وضريبية، وادارة مالية، وتشريعات قانونية وتمويل وتدقيق وبلغ مالي	محاسبة مالية وبلغ مالي وبيئة الاعمال ومفاهيمها (تكاليف وادارية) التدقيق والتشريعات	مواضيع الامتحان

أردنيين خارج حدود الوطن لذا اعلان تواريخ الامتحانات بشكل منتظم وثابت او بفترة مسبقه طويلة سيساعد في تنظيم امتحانات المهنة بطريقة افضل .

وبخصوص انماط الاسئلة فان الجدول (3) يظهر آلية اسئلة الامتحانات المهنية حيث ان امتحان ال CPA وال JCPA يقبل عليها نمط الاختيار من متعدد والاسئلة المقالية القصيرة في حين أن امتحان ACCA هو عكس تقريباً ذلك فتستحوذ الاسئلة المقالية على الامتحان بنسبة عالية جداً او بنسبة ال 100%. كما يشير الجدول (3) إلى ان امتحان ال JCPA لا تتضمن تعليماته نسب كل مادة علمية في الامتحان حيث ان الامتحانات العالمية مثل CPA و ACCA توضح فيه الاهمية النسبية كل مادة في الامتحان ويلتزم بها عند وضع اسئلة الامتحان .

. الجزء الأول ورقة التشريعات وتضم تقريباً 14 قانون أردني والجزء الثاني ورقة محاسبة وتدقيق وتضم ستة مواد وهي محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية والنظريات المحاسبية والمحاسبة المالية ومعايير محاسبية وابلغ مالي دولية ومعايير تدقيق دولية . و متوسط نسبة النجاح لأحدى عشرة دورة عقدت حتى الآن يقع بين 15% - 20% تقريباً من اجمالي المتقدمين للامتحان .

تعتبر عملية عقد الامتحانات بتواريخ محددة ومنتظمة ومعلنة مسبقاً بشكل دائم أو قبل الامتحان بعام على الأقل عملية تنظيمية مهنية ضرورية جدا . أن المتقدمين للامتحانات المهنية ليسوا طلبة على مقاعد الجامعة متفرغين للدراسة للامتحانات بل هم محاسبين مرتبطين باعمالهم المهنية وحياتهم الاجتماعية أو قد يكونوا

JCPA	ACCA	CPA	أنماط الاسئلة
تقريباً 70% - 80%	لا تزيد عن 20%	تقريباً 70%	اختيار من متعدد
تقريباً 20% - 30%	لا تقل عن 80%	تقريباً 30%	الاسئلة المقالية (الحل)
العربية	الانجليزية	الانجليزية	لغة للامتحان
60%	50%	75%	علامة النجاح لكل ورقة
يتم نشر الاسئلة ولا تنشر الحلول	يتم نشر الاسئلة والحلول	يتم نشر الاسئلة والحلول	نشر اسئلة امتحانات سابقة وحلها
غير منشورة	محددة ومنشورة	محددة ومنشورة	الهيكلية الداخلية للاسئلة في الامتحان (نسبة كل موضوع في الامتحان)



خالد اسماعيل على - محاسب قانوني

-إن التغييرات السريعة التي نشهدها في النظام
الاقتصادي العالمي والتي تتمثل في العولمة والحرية
الاقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق التجارة وفتح
الأسواق وإقامة التكتلات الاقتصادية وزيادة المشكلات
الاقتصادية والمالية التي تواجه الدول النامية والمتقدمة
أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين الشركات وزيادة
التحديات التي تواجهها وأتجهت العديد من الشركات
والمؤسسات في العالم لمواجهة هذه المنافسة إلى الاندماج.

الأهمية الاقتصادية لدراسة الجدوى قبل الاندماج

وعن أنواع الإندماج فنجد ثلاث الأفق والرأسى والمتنوع والاندماج الأفقي وهو
الاندماج بين شركتين تعملان في نفس النشاط الاقتصادي مثل اندماج شركتين
لصناعة الأدوية أو شركتين لإنتاج الأسمت ويتم الاندماج الأفقي لتحقيق
اقتصاديات الحجم وتعمل على خلق قوى احتكارية للشركة المدمجة والاندماج
الرأسى يقصد به الاندماج بين الشركات تعمل في أنشطة اقتصادية مكملة مثل
اندماج شركة غزل ونسيج مع شركة تصنيع ملابس جاهزة ويحقق الاندماج
الرأسى لتحقيق اقتصاديات التقنية الحديثة مثل تجنب تكاليف معينة مثل
تكلفة النقل أو تكلفة التعاقد أو تكلفة التبادل السوقي وتكلفة الدعاية وغيرها
وينتج الاندماج الرأسى نوع من التكامل في الاندماج ، والاندماج المتنوع يتم
بين شركات لها أنشطة اقتصادية مختلفة وقد يكون بغرض زيادة تنوع المنتجات
أو الامتداد الجغرافي للسوق أو بغرض التنوع البحث بأنشطة غير مرتبطة
ببعضها ، ونشير هنا أن ليس كل اندماج يؤدي الى نجاح ولكن نجد أن هناك بعض
اندماجات بين الشركات قد تؤدي الى فشل ويعود ذلك لعدة أسباب منها (عدم
كفاية التخطيط ، نقص التدريب وعدم وجود مشاركة مباشرة من جانب الموارد
البشرية كذلك فقد العملاء وذهابهم للشركات المنافسة وصراع الثقافة وسياسة
فرض القوة بين الشركات المدمجة وهنا لابد أخذها في الاعتبار من الإدارة العليا
لمزيد من التفاهم بين الثقافات خاصة لفترة مابعد الدمج .

ولعل من العوامل الهامة في عملية نجاح الدمج بين الشركات هو اختيار الشريك
الصحيح حيث على مجالس الإدارة في الشركات التي تنوى الإندماج أن تختار
شريكها في الإندماج بكل دقة . ففى حالة اختيار شريك خطأ فلن ينتج عن
الإندماج أي من الفوائد السابق ذكرها فعلى مجالس الإدارة بالشركات إتخاذ
القرار الصحيح لبيان ما إذا كان الإندماج هو القرار الصحيح أم لا .

ولعلنا نجد الآن التوجه نحو دمج بعض الشركات وذلك من أجل تقويتها
وحمايتها من مخاطر السوق وذلك من أجل تعظيم العائد على أموال المساهمين
وبما يخدم الإقتصاد الوطنى وبعد إعداد الدراسات اللازمة بهذا الشأن ونشير
كذلك أنه ليس دائما ما يكون الإندماج فى حالات التعثر والأزمات المالية فقط
ولكن هناك أسباب أخرى ويتوقع بعد إنتهاء الفترة الإنتقالية لإتفاقية تحرير
التجارة وفتح الأسواق أن تهيم الشركات الضخمة والتي تكوّنت بالاندماج
على عمليات التسويق الرئيسية خاصة عند فتح كافة الأسواق والتحرير الكامل
للتجارة خلال الفترة المقبلة ليس فى بلدانها فحسب وإنما فى معظم بلدان
العالم حيث سيتم تعميق تطبيق إتفاقية تحرير تجارة الخدمات لتشمل جميع
البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية

مع كل تلك العوامل سواء التي توفر سبيل النجاح من عملية الدمج وبعض
العراقيل التي تقف عائقا هنا يظهر الدور المحورى للمكاتب المهنية الاستشارية
المالية والاقتصادية فى ذلك المجال لاعداد الدراسات الدقيقة حول جدوى
الاندماج من عدمه قبل التنفيذ لبيان ماذا كان الاندماج سيحقق الاهداف المرجوة
منه ام لا .

لقد نتج عن عمليات الإندماج كيانات عملاقة ذات تقدم تقنى ورأسالى
وتكنولوجى يمكنها من إستغلال حدة المنافسة العالمية لصالحها والعمل مع
المنافسة الحرة الخالية من العوائق . ونتحدث عن ذلك فنجد أن معظم العمليات
التجارية والتعاملات الدولية يتم تنفيذها بواسطة مجموعة من الشركات يطلق
عليها الشركات الدولية وهى الشركات التي تمارس أنشطة اقتصادية وتمتد وراء
حدود أكثر من دولة ومع الإفتتاح الآن نجد أن الشركات الدولية التي تمتلك
وتدير عملياتها فى أكثر من دولة ومن خصائصها التصدير مباشرة أو من
خلال السماسرة ، فروع مكاتب مبيعات أجنبية ، مشاريع مشتركة ، التراخيص
والتوكيلات ، إدارة متعددة الجنسيات للمنظمة ، ملكية متعددة الجنسية لحقوق
الملكية والجدير بالذكر إنه مع الإتفاقات الدولية والتي تسهل عملية انتقال
السلع ورؤس الأموال بين الدول والعولمة فيشهد العالم وبالمنطقة توجه الكثير
من الشركات لأن تصبح شركات دولية حتى تستطيع أن تصبح فى مقدمة السياق
على الصعيد العالمى . والاندماج يكون بضم شركة أو أكثر إلى شركة أخرى قائمة
أو يمزج شركتين أو أكثر فى شركة جديدة تحت التأسيس ويحدد عقد الاندماج
شروطه خاصة فيما يتمثل فى تقويم ذمة الشركة المدمجة وعدد الحصص التي
تخصها فى رأس مال الشركة التي تم الاندماج فيها أو الناشئة عن الاندماج .
ويتم الاندماج بطريق الضم بإتباع الإجراءات الآتية : يصدر قرار من الشركة
المدمجة بحلها ، يقوم صافى أصول الشركة المدمجة طبقا لأحكام تقويم
الحصص العينية المنصوص عليها قانونا ، وتصدر الشركة التي تم الاندماج
فيها قرار بزيادة رأس مالها وفقا لنتيجة تقويم الشركة المدمجة وتوزع زيادة
رأس المال على الشركاء فى الشركة المدمجة بنسبة حصصهم فيها ويتم بطريق
المزج بأن تصدر كل شركة من الشركات المدمجة قرارا بحلها ثم تؤسس الشركة
الجديدة وفقا للاوضاع المنصوص عليها بالقانون ويخصص لكل شركة مدمجة
عدد من الحصص أو الأسهم يعادل حصتها فى رأس مال الشركة الجديدة وتوزع
هذه الحصص بين الشركاء فى كل شركة مدمجة بنسبة حصصهم فيها وتعتبر
الشركة التي تم الإندماج فيها أو الناشئة عن الإندماج خلفا قانونيا للشركات
المدمجة وتحل محلها فى جميع حقوقها والتزاماتها .وبالتطرق الى أهم المزايا
من عملية الإندماج نجد أربعة مزايا رئيسية (تخفيض تكاليف الإنتاج والخدمات
، زيادة القدرات المالية والكفاءة ، تحسين نوعية الإنتاج والخدمات المقدمة ، زيادة
القدرات التنافسية) والبسود السابقة هى نتيجة للعديد من الايجابيات التي
تتحقق من دمج الشركات والمؤسسات معا فى كيان أكبر يعد أبرزها فى (الإستفادة
من مزايا الحجم الكبير وخفض التكاليف بالإضافة إلى توفير قوة تفاوضية فى
سوق مستلزومات الإنتاج وسوق السلع النهائية ، إستخدام التكنولوجيا المتقدمة
وتطوير الإنظمة الإدارية والمالية بما يعود على تحسين الإنتاجية ، تفعيل عمليات
البحث والتطوير ، القدرة على الحصول التمويل من المؤسسات المصرفية العالمية
بشروط مواتية ، كما يعد حل مئالى للشركات المتعثرة والمهددة بالإفلاس ، أخيرا
دمج وتوحيد الموارد الكاملة لبعضها مثل حالة اندماج بين شركتين أحدهما
تحتوى وحدة بحوث قوية والأخرى تحتوى وحدة توزيع قوية .



بقلم: الأستاذ مفيد عبداللاوي
مراجع حسابات ومحاسب معتمد
أستاذ بجامعة الوادي (الجزائر)

مسؤولية المراجع على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار (الإنذار المبكر)

المراجع وتوقعات مستخدمي القوائم المالية يجب تحقيقه من خلال طريقتين:

- يجب أن تزداد مسؤولية المراجعين فيما يتعلق بمشاكل مبدأ الاستمرارية.
- يجب أن تنخفض التوقعات الخاصة بمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بأداء المراجعين.

كما يشير كثير من مستخدمي القوائم المالية تعجبهم من ذهول المراجع لعدم قدرة المؤسسة على الإستمرارية شأنه في ذلك شأن كل المساهمين، معتبرين أن المراجعين في بعض الحالات لم يفوا بواجبهم بخصوص الإفصاح عن شكوكهم حول مقدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار وبالتالي تحملهم القسط الأكبر من المسؤولية في هذا الصدد.

وترى بأن صدور النشرة رقم 59 المشار إليها سابقا، والتي أكدت بشكل حاسم مسؤولية المراجع عن تقييم حالة استمرارية المنشأة، يعتبر محاولة جيدة في اتجاه تضيق ما يمكن أن يسمى بـ فجوة الصداقية **Credibility Gap**، والتي اتسعت بعد ظهور العديد من حالات الإفلاس بين المنشآت، على الرغم من حصولها على تقارير نظيفة من قبل المراجعين، والمقترح في هذا الصدد هو تطوير محتوى التقرير بحيث يستوعب تلك المسؤوليات المضافة للمراجع في الآونة الأخيرة، حيث قد يكون من المناسب أن يقوم المراجع بالتقرير عن المخاطر المالية والاقتصادية المحيطة بالمنشأة.

ولعلنا هنا نشير إلى أن هناك دور إيجابي آخر يمكن أن يضطلع به المراجع الداخلي في تضيق هذه الفجوة، خاصة في الحالات التي يمكن أن تكون فيها المنشأة معرضة لأي هزات مالية، وبالتالي معاونة المراجع الخارجي في تقييم مدى قدرة المنشأة على الاستمرار، وذلك بحكم موقعه في المنشأة، ورؤيته للصورة الكاملة للمنشأة واتصاله بجميع إدارتها ومعرفته الجيدة بهيكلها التنظيمي ومستوى المسؤوليات، باعتباره عين الإدارة التي ترى بها، وأذنفا التي تسمع بها وبالتالي فهي تتوقع تقديم الإشارات التحذيرية المناسبة بشأن المشكلات المتوقعة قبل تفاقمها وترجمة المعرفة المتاحة لديه إلى معلومات فعالة.

ونحن نعلم جيدا بأنه لا يمكن أن يخطر على بال أحد إفلاس منشأة بين عشية وضحاها دونما وجود إشارات ودلالات تبين ذلك، ويمكن للمراجع الداخلي يلاحظها من خلال عمله العادي، ومن جانب آخر حتى لا نحمل المراجع الداخلي أكثر من اللازم فإنه ومن أجل إستفادة المنشأة من مواردها البشرية ذات القيمة المرتفعة فإن عليها إطلاع المراجعين الداخليين على أهدافها واهتماماتها وزيادة تفهمهم لخططها وبخاصة الإستراتيجية منها (الخطط بعيدة المدى)، بحيث يمكنهم التعرف على فلسفة الإدارة ونظرتها بشأن الاتجاه المستقبلي للمنشأة بشكل مناسب، وبذلك يمكن للمراجعين الداخليين التعرف على المواقف التي قد لا تكون متطابقة مع خطط الإدارة والتي يمكن أن تؤدي إلى مشكلات هامة تتعلق بالقدرة على استمراريتها في النشاط مستقبلا.

إن من أهم خصائص المؤسسة الاقتصادية هي الاستمرارية في النشاط والعمل على تحقيق الأرباح بأقل التكاليف وغيرها من العناصر التي تجعلها أهلا للنشاط وتكون عنصرا أساسيا مكونا لكيانها. وبالتالي ومن هذا المنطلق يؤكد كثير من الباحثين في هذا المجال بأن المؤسسة الاقتصادية تزول بمجرد زوال مبرر وجودها (أي الهدف الذي أنشأت من أجله).

كما أن غالبية المؤسسات لا سيما شركات الأموال (شركات المساهمة نموذجا SPA)، تؤسس على فرض استمرارية حياة المشروع، نظرا لضخامة الأموال المستثمرة وكذا عدد المساهمين فيها، وحيث أن وجود واستمرار هذه الشركات في العمل لا يتوقف على حياة أو وفاة المساهمين أو استمرارهم في الشركة.

وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم القدرة على الاستمرار في المشروع وفضله مثل وجود منافسين كثر في السوق، أو وجود خلل وسوء في التسيير أو وجود بعض الاختلالات في المعطيات الاقتصادية كالانخفاض المفاجئ للأسعار وغيرها من الأسباب. ولكن عند فشل المشروع وبعد أن يكون المراجع قد قدم تقريراً نظيفاً عن قوائم المالية التي قام بمراجعتها، فإن أصابع الاتهام ستشير إليه مباشرة بسبب عدم بذله العناية المهنية اللازمة عند قيامه بعملية المراجعة، حتى وإن كان ذلك الفشل نشأ بسبب أحداث مفاجئة ولم تكن في الحسبان، وجاءت بعد إتمام عملية المراجعة.

ونتيجة للتطور السريع في مهنة المراجعة ومعاييرها، لتشمل مسؤولية المراجع حتى عنصر تقييم استمرارية المنشأة، فإنه تم إلزام المراجعين بالإشارة إلى هذه النقطة في تقاريرهم التي من المفترض أن يرفعوها إلى الإدارة وإلى الجمعية العمومية للمساهمين. وفي هذا الصدد نجد بأن الجمعية الأسترالية للمحاسبين القانونيين مثلا أوصت بضرورة إرفاق القوائم المالية للشركات بتعليق من المسؤولين بها حول رأيهم في قدرة الشركة على تسديد الديون التي هي على عاتقها (الوفاء بالديون) عند وصول تاريخ الإستحقاق، وضرورة تعرض المراجع لدى قدرة الشركة على الاستمرارية.

كذلك نجد بأن معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز قد أوصى بواسطة لجنة المعايير المحاسبية بضرورة الإشارة إلى أي حالة من حالات الشك أو عدم التأكد بخصوص قدرة المنشأة على الاستمرار في نشاطها وذلك عن طريق رفع تحفظ بهذا الشأن.

كما تبين المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين هذه الفكرة بنشرة معيار المراجعة رقم 59 التي أضافت نقطة تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار لفترة زمنية لا تزيد عن سنة مالية كجزء هام من مراجعة القوائم المالية.

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن الإكتفاء بمعايير المراجعة المتعارف عليها، لا يحمي المراجع من الدعاوى القضائية فيما لو فشلت الشركة محل المراجعة في الإستمرارية، وذكرت نفس الدراسات بأن الفجوة الموجودة بين الأداء المطلوب من

entities. These bodies have been sanctioned by the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) to establish accounting principles pursuant to Rule 203 of its Code of Professional Conduct. Rule 203 provides that an auditor should not express an unqualified opinion on financial statements that are in violation of the standards established by the designated authorities. In addition, the AICPA provides accounting guidance on issues not yet addressed by either the GASB or the FASB. Its guidance is incorporated into “industry audit guides” and “statements of position” (SOPs) which are all part of the FASB’s Accounting Standards Codification as of July 1, 2009.

Governmental entities produce financial statements in several forms. It may be a set of basic financial statements, a comprehensive annual financial report or (“CAFR,”) a popular or citizens – centric financial report or even a performance based financial report. A majority of governmental entities also provide their financial statements on the Internet using either Hypertext Markup Language (HTML) or Portable Document Format (PDF) document and thus do not routinely have to send their reports to the local newspaper. In fact, few local newspapers have reporters who can understand and interpret these reports.²

Citizens obtain financial data through a variety of “filters,” including civic associations, political action groups, newspapers, TV, and radio. Even if they do not pay attention to the annual report, they most definitely take notice during instances of fiscal mismanagement or other unforeseen circumstances that cause unexpected revenue shortfalls or cost overruns. The extent to which donors and members of not-for-profit organizations are interested in either the financial statements themselves or the data derived from them depends largely on the size of the organization and their involvement in it.

Financial statements demonstrate what happened to an entity in the past. But they present the evidence from the perspective of the accountant who prepared them. Other accountants may describe the events differently. The underlying accounting principles dictate how the evidence is presented. Accounting principles can—and frequently do—have economic consequences. Important decisions and determinations are made on the basis of financial data as presented and without adjustment as current reporting practices are anything but user friendly. Users of these reports also notice that there are multiple views of similar elements of the financial

If governmental entities utilize XBRL (eXtensible Business Reporting Language) for financial reporting, financial data will be more user-friendly, allowing for extensive analysis of financial data and performance measures (www.xbrl.org).

The Opportunities and Challenges of Public Sector Accounting

*Dr. Saleha B. Khumawala, Ph.D. CPA
Professor of Accounting & Taxation
Director of Microfinance
C.T. Bauer College of Business
University of Houston
Houston, Texas, USA*

The current dynamic and changing global environment presents intellectual challenges for public management. It also highlights the importance of Government and Not-for-Profit accounting which has changed dramatically in the past few decades. For the most part, the accounting issues faced by governments and not-for-profit organizations are far less tractable than those encountered by businesses. Businesses have the luxury of directing attention to profits—a metric that is relatively easy to define—in as much as the overriding objective of businesses is to earn a profit. Governments and not-for-profit entities (NFP), by contrast, have broader, much less clear-cut goals. They must determine not only how to measure their performance, but also determine what to measure.

This area is becoming increasingly more important as most governments and not-for-profit organizations actively seek to improve their ability to provide vital services more efficiently and effectively. As a result, the governmental and not-for-profit sectors provide a growing market for public accounting firms in providing accounting, auditing, and consulting services. Opportunities for professional accounting and auditing careers in government continue to grow as well. Most professionals can expect to have some involvement with government and not-for-profit entities during their professional careers, either as a Controller/CEO of a governmental/NFP entity, as an auditor with a public accounting firm or State Auditor, or as an accountant or financial manager with such an entity, be on the Board of a NFP or even hold a public office. Hence, the accounting profession is certain to be dealing with fundamental questions throughout the professional careers of today’s public managers (bureaucrats) and the institutions that they serve (bureaucracies).

In the United States, the primary standards-setting authorities are the Governmental Accounting Standards Board (GASB) for state and local governments (non-federal governments),¹ the Financial Accounting Standards Advisory Board (FASAB) for the federal government and the Financial Accounting Standards Board (FASB) for not-for-profit (non-governmental)

¹ GASB 193; GASB Structural Agreement (Jan.

1984.)

هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية وآخر التطورات



فالح راشد العازمي

عضو مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إيماناً من مجلس إدارة الهيئة بالدور المناط به لتفعيل عمل الهيئة فقد اجتمع مجلس الإدارة في الدورة الثانية ما يقارب خمسة اجتماعات بالإضافة إلى اجتماع الجمعية العمومية الخامس الذي انتهى بتشكيل مجلس إدارة جديد (الدورة الثانية) وفي الدورة الثانية أنجز المجلس عدد من المهام ومن أهمها الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية للنظام (القانون الموحد) لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات بدول مجلس التعاون وذلك بناء على تكليف لجنة التعاون التجاري للهيئة.

الرؤية المستقبلية للهيئة

في نهاية عام 2010 تم تشكيل مجلس إدارة الهيئة في دورته الثالثة والذي يأمل أن تستمر الهيئة في تنفيذ أهدافها المرسومة لها وفق أفضل الممارسات العالمية المستقرة وبهذا يقع على عاتق الهيئة مسؤولية كبيرة تتطلب القيام بها تكاتف الجهود والأخذ بكل الأسباب العلمية والعملية للقيام بها ، ولتحقيق ذلك فإن المجلس يعمل على تطوير الخطة الإستراتيجية للهيئة للفترة المقبلة كما يسعى إلى تطوير موارد الهيئة المالية من خلال تطوير قدراتها التدريبية والتواصل مع الوزارات المعنية في دول المجلس حول هذا الشأن.

كما يعمل المجلس على دعم علاقات الهيئة مع المؤسسات الدولية العالمية ذات الخبرات والرصد المعرفي الكبير مما قد يسهم في جلب هذه الخبرات إلى دول المنطقة ومن ثم تطوير المهنة إلى ما يتطلع له القادة. كما تتطلع الهيئة إلى تعميق العلاقات مع الجمعيات والمؤسسات الدولية المهنية في دول المجلس وبالإضافة للمؤسسات الدولية ذات العلاقة مما يسهم في تطوير متوازي للمهنة في كل دول المجلس وتراكم للخبرات وهو الأمر الذي سيسهم في توحيد جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الوحدة الاقتصادية وكذلك تطوير للمهنة ذات العلاقة. ويحتاج ذلك إلى تطور نوعي في تمويل الهيئة وإلى دعم الدول وخاصة تلك التي لم تقدم التمويل المطلوب من مجلس إدارة الهيئة في دوراته السابقة.

كما ستقوم الهيئة بتفعيل اللجان الفنية التي يستدعي ذلك على تمويل سريع في تحقيق برامج الهيئة وكذلك عقد الدورات وورش العمل المتعلقة بالمهنة والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية وعمل اتفاقيات تعاون وتفاهم مع الهيئات والجمعيات والوزارات المعنية بالمهنة وكذلك تنفيذ البرامج المعنية بالاتحاد الدولي ومشاركته في الحضور والاعتراف بالهيئة كهيئة مهنية متخصصة تعني بالمهنة ولا شك أن تفعيل هذه الإدارة ستعكس على مستقبل الهيئة ودفع عجلة التنمية في دول المجلس وتأكيد دورها الرقابي في المهنة وعلى أنشطة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، كما تأمل الهيئة تفعيل التعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية.

وفي الختام أقدم الشكر والتقدير لكل إخواني أعضاء المجالس السابقة والعاملين بأمانة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية على مساهمتهم في تحقيق ما تم انجازه ، ونتطلع في المجلس الحالي إلى تحقيق وتفعيل الأهداف الرئيسية والرؤية المستقبلية للنهوض بالمهنة ونأمل من كل قادر على المشاركة إرسال مقترحات وملاحظاته في كل ما يتعلق بالمهنة على بريدي الالكتروني

faleh12@yahoo.com

كما واصلت الهيئة في تنفيذ عقد اختبار زمالة الهيئة بدولة قطر والذي دأبت الهيئة عقدة مرتين في السنة، حيث تم تنفيذ الاختبار الأول في شهر مايو والاختبار الثاني في شهر ديسمبر من نفس العام. كذلك من الانجازات وفي إطار تواصل الهيئة مع الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بدول المجلس والمسئوليات المناطة بها قامت الهيئة بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية بشأن قيام الهيئة بدراسة حول مراقبة جودة الأداء المهني بدولة الإمارات ، وتم الانتهاء منها بالصورة المتفق عليها وفق أفضل المعايير الدولية والفترة المحدد لذلك ، وقد تم تسليمها لوزارة المالية باللغتين العربية والانجليزية وكانت محل إشادة الوزارة ومن المتوقع أن يتم تعميم هذه التجربة على بقية دول مجلس التعاون كما قامت الهيئة بإعداد دراسة متخصصة لإنشاء معهد متخصص لإعداد المحاسبين والمراجعين ومن المتوقع أن يبدأ الانطلاق بعد استلام مقر الهيئة الدائم في نهاية عام 2011 .

كذلك جاري العمل على تنفيذ برنامج الدبلوم لموظفي الأجهزة الزكوية بدول مجلس التعاون حيث قام فريق مكون من مدير عام شؤون دواوين المحاسبة والرقابة المالية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثل عن كل دولة في الأجهزة الزكوية ، وقد يحتاج البرنامج للعمل به على مرحلتين مرحلة الدراسة ومرحلة التنفيذ وكان قرار الأجهزة الزكوية بالموافقة على التعاقد مع هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس لتنفيذ هذا البرامج وجاري التواصل مع الأمانة العامة لتنفيذ هذه الدراسة.

المعوقات التي واجهت الهيئة في تحقيق أهدافها

بالرغم من العمل الدؤوب والانجاز الملموس إلا ان الهيئة واجهت ولم تزال تواجه عقبتين رئيسيتين وهما التمويل وضعف التواصل مع الوزارات المعنية في دول المجلس بغية الوصول لتفهم أعمق لدور الهيئة ، فبرغم من اقتناع المسؤولين في الحكومات والقطاع الخاص بمن فيهم الجهات المالية والمهنية بأهمية ما تقوم به الهيئة على مصالح المستفيدين من خدماتها وعلى الاقتصاد ككل وخاصة بعد الكوارث الكبيرة التي أدت بعدد من أكبر شركات العالم ، فإن هذا الاقتناع لم ينعكس في توفير التمويل الكافي للهيئة للقيام بواجباتها للمساهمة ايجابيا في الحد من حدوث مثل هذه الأزمات ، ولقد واجهت صعوبات في تحقيق أهدافها المنصوص عليها في نظامها الأساسي المعتمد من المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون نظراً لعدم دفع بعض الدول حصتها في تمويل الخطة الإستراتيجية للهيئة.

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

(International Public Sector Accounting Standard (IPSAS's

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين *International Federation of Accountants (IFAC)* في العام 1977، وتمت الموافقة على دستوره ونظامه الداخلي في نوفمبر 2008 م. ويتكون الاتحاد من 159 عضواً مختارين من 124 دولة حول العالم، ويمثل الاتحاد 2.5 مليون محاسب في القطاع العام (قطاع الصناعة والخدمات وقطاع التعليم وقطاعات أخرى)



د. زهير عمرو دردر

وضع وتطوير المعايير المحاسبية المستخدمة من قبل وحدات وهيئات القطاع العام لإعداد القوائم المالية للأغراض العامة والتي تهدف إلى تلبية احتياجات المستخدمين الذين ليسوا في موقع يسمح لهم طلب تقارير مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة بهم، ويشمل هؤلاء: دافعي الضرائب وأعضاء المجالس التشريعية والدائنين والموردون ووسائل الإعلام والموظفين وغيرهم. ولتطوير معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يقوم المجلس بالبحث عن مدخلات من قبل المجموعات الاستشارية التابعة لها كما تستفيد من النشرات الصادرة عن:

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومدى قابلية تطبيقها في القطاع العام.
- واضعي المعايير الوطنية المحلية والسلطات التنظيمية وغيرها من الهيئات التشريعية الرسمية.
- الهيئات المهنية المحاسبية.
- المنظمات الأخرى المهتمة بالتقارير المالية في القطاع العام.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) عدد 31 معيار يمكن عرض بيانها كما يلي:

ويعتبر الاتحاد الدولي هيئة رقابية مهمتها حسب ما ورد في قرار إنشائها: خدمة المصلحة العامة وتعزيز مهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم والمساهمة في تعزيز الالتزام بالمعايير المهنية ذات الجودة العالية وتعزيز التقارب الدولي لتطبيق هذه المعايير. ولقيام بهذا الدور قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بإنشاء عدد من المجالس المهنية هي:

- مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IAESB) International Accounting Education Standards Board
 - مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد (International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)
 - مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة المحاسبية (International Ethics standards Board for Accountants (IESBA)
 - مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) International Public Sector Accounting Standards Board
- وقد تأسس مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) لفرض

العقارات والآلات والمعدات	IPSAS-17	عرض القوائم المالية	IPSAS-1
التقرير الجزئي	IPSAS-18	قائمة التدفقات النقدية	IPSAS-2
المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة	IPSAS-19	السياسات المحاسبية	IPSAS-3
الإفصاح للأطراف ذات العلاقة	IPSAS-20	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IPSAS-4
انخفاض الأصول التي لا تدر نقدية	IPSAS-21	تكلفة الاقتراض	IPSAS-5
الإفصاح عن المعلومات حول القطاع العام	IPSAS-22	القوائم المالية المجمعة والمنفصلة	IPSAS-6
إيرادات من العمليات غير عمليات تبادل العملات	IPSAS-23	الاستثمارات في الشركات الزميلة	IPSAS-7
عرض معلومات الموازنات في القوائم المالية	IPSAS-24	المصالح في المشروعات المشتركة	IPSAS-8
استحقاقات وعوائد العاملين	IPSAS-25	الإيرادات من عمليات تبادل العملات	IPSAS-9
انخفاض الأصول التي تدر نقدية	IPSAS-26	التقارير المالية في الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم	IPSAS-10
الزراعة	IPSAS-27	عقود البناء	IPSAS-11
الأدوات المالية: العرض	IPSAS-28	المخزون	IPSAS-12
الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	IPSAS-29	عقود الإيجار	IPSAS-13
الأدوات المالية: الإفصاح	IPSAS-30	الإحداثيات اللاحقة لتاريخ التقرير السنوي	IPSAS-14
الأصول غير الملموسة	IPSAS-31	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	IPSAS-15
		الاستثمار العقاري	IPSAS-16

وسيتم عرض مختصر لكل معيار في الأعداد القادمة إن شاء الله .

المصدر: الاتحاد الدولي للمحاسبين

IFAC 2010 : دليل منشور عن

IFAC HANDBOOK OF INTERNATIONAL PUBLIC SECTOR ACCOUNTING PRONOUNCEMENTS 2010

مراجعة البيئة بين النظرية والتطبيق

ز. التأكد من فاعلية نظام الإدارة البيئية و ما إذا كانت أساليب الرقابة قد حدثت بطريقة مناسبة تساعد على اكتشاف و تفادي الانحرافات.

أسباب الاهتمام بالمراجعة البيئية

ان هناك مجموعتين من الضغوط التي أثرت في نشأة وتطور المراجعة البيئية وتشجيع المنشآت على تبنيها ، وهى الضغوط المباشرة التي تشجع بوضوح إدخال المراجعة البيئية والافصح العام للجمهور عن الأمور البيئية، والضغوط غير المباشرة المتمثلة في التهديدات والفرص التي يظهرها الوعي البيئي بين المستهلكين والمنافسين والمستثمرين ومشروعى قوانين حماية البيئة. وعليه توجد ضغوط متزايدة على الوحدات الاقتصادية من جانب أطراف متعددة من أجل تحسين ومراجعة أدائها البيئي وهذه الأطراف هي:

المستهلكون

إن تزايد الوعي البيئي لدى المستهلكين من خلال الجمعيات التي تحثهم على استخدام المنتجات التي لا تسبب أضراراً للبيئة، أصبح له تأثير قوي في أسواق الاستهلاك ويعتبر من العوامل الأساسية التي أدت إلى اهتمام الوحدات الاقتصادية بالقضايا البيئية بطريقة جديّة حتى لا تتعرض إلى فقدان حصتها في السوق وبالتالي الخروج من السوق نهائياً.

المساهمون والمستثمرون

أصبح لدى المستثمرين قناعة تامة بأن الممارسة البيئية السيئة قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح أو انتقائها، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالاستثمارات الأخلاقية أو الاستثمارات الخضراء التي من شأنها الحصول على عائد ملائم دون إلحاق الضرر بالبيئة.

قوانين حماية البيئة

نتيجة للتأثيرات السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية فقد تم إتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة وقد اهتمت الأمم المتحدة بتحقيق هذا الهدف من خلال برنامج عالمي شامل جاء فيه أن الوقت قد حان لإيجاد علاقة طيبة ووثيقة بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة ، هذا وقد أدى ذلك إلى صدور العديد من القوانين والسياسات البيئية في كثير من الدول تجاوباً مع الكثير من المؤتمرات الدولية التي عقدت بهذا الخصوص.

المقرضون

لقد ترتب على تزايد المخاطر البيئية التي قد تتعرض لها البنوك تعديل سياساتها الائتمانية حيث أصبح العديد من المقرضين يضعون شروطاً لطلبي الائتمان منها ضرورة تنفيذ مراجعة بيئية بواسطة طرف ثالث محايد ومستقل. كما أنها تطلب منهم معلومات تتعلق بخطة المصروفات الرأسمالية البيئية ، والتأثيرات البيئية على أرباحها ، الالتزامات البيئية المحتملة والمقدرة على التعامل مع المشكلات البيئية الحالية والمستقبلية بالإضافة إلى ما توفره القوائم المالية من هذه المعلومات المقدرة.

جماعة الضغط البيئي

تتمتع قوة الجماعات البيئية في الاتحاد معاً بتشكيل وسيلة ضغط فعالة على الوحدات الاقتصادية والحكومات بخصوص قضايا معينة. كما أن هذه الجماعات تساهم وبدرجة كبيرة في توجيه نظر وسائل الإعلام والمستهلكين إلى الوحدات الاقتصادية التي تسبب أضراراً للبيئة لغرض مقاطعة منتجاتها.

مقدمة تعريفية

تعرف البيئة بأنها رصيد الموارد المادية والطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يحتاجها الانسان لاشباع حاجاته وتطلعاته إضافة إلى الكائنات الأخرى والتي يعيشون ويؤدون فيها نشاطهم ، وعموماً تشمل البيئة جميع مناحى الحياة. تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمشاكل التي صاحبت البيئة مثل الاحتباس الحرارى ونضوب الموارد الطبيعية لعوامل الجفاف والتصحر ، وحديثاً زادت هذه المشاكل البيئية لعدم الاهتمام بوضع معايير محكمة تساعد على حماية البيئة خصوصاً عند إعداد وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى. ونتيجة للتطور الاقتصادي وتوسع الأنشطة الصناعية ظهرت الحاجة لأنواع جديدة من العلوم منها المحاسبة البيئية ومراجعة البيئة.

مفهوم المحاسبة البيئية

يعتمد مفهوم محاسبة البيئة على منهج القياس والتقارير عن معلومات الوحدة الخاصة بالبيئة وذلك لتحديد مدى الوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة ذات العلاقة في المجتمع سواء داخل أو خارج الوحدة بصورة تمكن من رقابة وتقويم الأداء البيئي ، وتمثل أهم أهداف المحاسبة البيئية فيما يلي:

أ. قياس المساهمة البيئية الصافية للوحدة وذلك بمقابلة التكاليف الناتجة عن الأنشطة البيئية بالمنفعة التي تعود على المجتمع.

ب. المساهمة في تحقيق رقابة فعالة على الأنشطة البيئية وتقويم الأداء البيئي للوحدة وذلك عن طريق توفير معلومات ذات التأثير البيئي الخاصة بأهداف الوحدة وخططها وسياساتها ومساهماتها في مجال حماية البيئة.

مفهوم المراجعة البيئية

أما مراجعة البيئة فتعرف بأنها مجموع الاجراءات التي يقوم بها المراجع للتأكد من تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية وفقاً للنصوص القانونية المعمول بها فيما يختص بحماية الموارد والرقابة على النفقات وكذلك مدى مراعاة معايير الكفاءة والاقتصاد والفاعلية في تنفيذ تلك المشاريع والالتزامها بمعايير التنمية المستدامة بالإضافة إلى إبداء الرأي المحايد في صحة الاجراءات المالية والمحاسبية وفي مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية. وقد تبين من خلال عمليات المراجعة والتدقيق الخاصة بقطاعات أصحاب البيئة والمياه والغابات وحقول النفط والغاز الطبيعي أن الرقابة على البيئة لا تختلف في جوهرها عن باقى المهام الرقابية فهي تشمل الرقابة المالية ورقابة الأداء. وعادة تنحصر أهداف الرقابة البيئية فيما يلي:

أ. فحص الإنفاق والبرامج والأنشطة البيئية للتحقق عن مدى إلتزام هذا الإنفاق للقوانين واللوائح المعمول بها وكذلك مدى توفر جوانب الإقتصاد والكفاءة والفاعلية في تحقيق أهداف البرامج والأنشطة البيئية المختلفة.

ب. توفير معلومات عن مدى تحقيق أهداف الخطة القومية لحماية البيئة.

ج. التقرير عن الأداء البيئي إلى الأطراف ذات العلاقة عن مدى إلتزام الوحدة بمسئولياتها البيئية.

د. التأكد من مراعاة القواعد القانونية الخاصة بالمحافظة على البيئة ، وتأخذ هذه القواعد شكل معايير محددة في التنظيم البيئي المحلى وتمثل في آليات التنظيم التي تحدد المستويات القصوى للتلوث والاستغلال وكذلك الآثار السلبية للتقنيات المستخ دمة.

هـ. فحص وتقييم التنفيذ الفعلى ومقارنته بالمعايير والأهداف والبرامج والخطط والتبليغ عن الانحرافات في الوقت المناسب ومعالجتها.

و. محاولة التنبؤ بالمخاطر البيئية المحتملة والاستعداد لازالتها أو تخفيف الآثار المترتبة عليها.

May 2008	Annual periods beginning on or after 1 January 2009
----------	---

November 2009	Annual periods beginning on or after 1 January
---------------	--

2008

Revised 2008

May 2008

2008

May 2008

May 2008

May 2008

2008

2009

May 2008

April 2009



لم أفهم هذه الجزئية .. قلت لي (موضوع محمد علي تم إختصاره

مدى تجاوب معايير المحاسبة الدولية مع أحداث الازمة المالية

تعتبر معايير المحاسبة (القواعد) ، والتي تشمل على القوانين والتشريعات التي تحكم اعداد القوائم المالية ، وان عملية وضع المعايير هي الاطار التنظيمي أو العملية التي تشكل المعايير ، قد تمارس المحاسبة في دولة بطريقة تختلف عن الممارسة في دولة أخرى (علماً بأن المبادئ تبقى ثابتة على العموم) ، لذلك فقد ينحرف التطبيق العملي عن المعايير المحاسبية النافذة المفعول ، ويشير الباحثين في مجال المحاسبة الى وجود أربعة أسباب على الأقل التي توضح هذا الاختلاف ، وهي:

1. ضعف العقوبات المتعلقة بعدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية أو عدم فعاليتها في العديد من الدول
2. قيام بعض الوحدات الاقتصادية بالاضافة الاختيارية لمعلومات غير مطلوب تقديمها أصلاً
3. في بعض الحالات يسمح للوحدات الاقتصادية من قبل دولها بالخروج عن المعايير المحاسبية ، إذا كان هذا الاجراء يؤدي الى تمثيل صحيح لنتائج أعمالها ومركزها المالي
4. تطبيق معايير المحاسبة على القوائم المالية المستقلة للمؤسسات (الشركات) وليس على القوائم المالية الموحدة في بعض الدول ، عليه تختار هذه الدوورول أسس أخرى للمحاسبة بجانب المعايير القومية عند اعداد القوائم الموحدة

من المعلوم أن وضع معايير محاسبية يتطلب تعاون وثيق بين مجموعات القطاعين العام والخاص العاملة في البلد ومن الملاحظ ان هناك اختلاف واضح في تأثير دور كل من هذه المجموعات في وضع معايير المحاسبة من دولة الى اخرى، وقد تعطينا ذلك الاجابة الواضحة على اسباب أختلاف المعايير بين بلدان العالم .

أن العلاقة بين معايير المحاسبة والممارسة العملية معقدة ، ففي بعض الحالات تشقق المعايير من الممارسة ، وفي حالات أخرى على العكس ، حيث تشقق الممارسة من المعايير ، وقد تتأثر الممارسة المهنية بعوامل وتغيرات السابقة مثل حالات التنافس على الاموال في أسواق رأس المال ، فكما أشرنا سابقاً قد تقوم بعض الوحدات الاقتصادية (أختيارياً) بتقديم معلومات أكثر مما هو مطلوب منها تقديمه في حالة التنافس على الاموال وذلك تجاوباً مع طلبات المستثمرين وغيرهم ، ففي هذه الحالة قد تتغير المعايير بحيث تتطلب ضرورة الافصاح عن المعلومات التي كانت تعتبر اختيارية في وقت ما !

من المهم الإشارة الى ان هناك اختلاف بين المحاسبة التي تهدف الى العرض العادل

للمركز المالي ونتائج الاعمال ، والمحاسبة التي تهدف الى التمشي مع المتطلبات القانونية والضريبية للبلد . Annual periods beginning on or after 1 January 2009

ففي نظام المحاسبة الانكوسلوكسون ، تعتبر العدالة من الخصائص الرئيسية لهذا النظام التي تتماشى من نظام القانون العام ومع حملة الاسهم باعتبارهم المصدر الرئيسي للتمويل ، ومن الدول التي تتماشى مع النظام المذكور في الجدول التالي: المتحدة وهولندا ... وغيرهم من الدول التي تتمسك بشدة بالروابط الاقتصادية والسياسية .

Annual periods beginning on or after 1 February 2010 أما الدول التي تتماشى مع المتطلبات القانونية فانها تميل الى ان يكون لديها نظام قانوني وفقاً الى شفرة (رمز) وهو يعتمد بشكل كبير على البنوك أو الحكومة

كمصادر للتمويل ، هذا النظام له مقاييس للممارسة المهنية المتحفظة نسبياً ، وهناك ارتباط قوي بين المحاسبة المالية والصربية ، حيث يوجب على الوحدات الاقتصادية تسجيل ايراداتها ومصروفاتها في حساباتها لأغراض الضريبة ، عليه فإن قوانين

Annual periods beginning on or after 1 January 2009 الضريبة تكون لها الاثر الكافي في هذه المجموعة بالاضافة الى معظم دول القارة الأوروبية تقريباً ، وكذلك مستعمراتهم

Annual periods beginning on or after 1 January 2010 السابقة في أفريقيا وجنوب أفريقيا ، وبعد هذه التقدمة التعريفية لطبيعة المعايير المحاسبية والنظم السائدة ، نرجع الى التطرق الى موضوع التجاوب الحاصل من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية مع

أحداث الازمة المالية العالمية الراهنة ، فمن خلال محتويات الجدول المرفق والذي حاولنا أستبعاد ما تم تعديله ونشره قبل أحداث الازمة الاقتصادية المالية ، لتكون المعلومات أكثر دقة وشفافية ، نلاحظ أن هناك سيل عارم من التعديلات التي تمت على المعايير الدولية لجعلها تتماشى مع الأوضاع الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الدولي بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص ، والتغلب على الاختناقات والجوانب المعقدة وتبسيط الاجراءات التنفيذية لتقسم من هذه المعايير

السوق الموازي

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على السوق الموازي من حيث المفهوم، والأهداف، والخصائص وعناصر السوق الموازي، والبيئة القانونية المشرفة لوجوده. إن فكرة تجزئة السوق النظامية إلى سوقين هو خيار متبع في العديد من البورصات العربية والعالمية، حيث تترى الشركات القيادية من حيث النشاط والعائد في السوق النظامي، وتخضع لشروط إدراج محددة، فيما تدرج الشركات حديثة النشأة أو المتعثرة في السوق الموازي، حيث أنها لا تلبى شروط الإدراج في السوق النظامي ومتطلباته

ويسمى السوق الموازي السوق الثاني أو الثالث، حيث هناك بعض أسواق المال التي لديها سوق أول (السوق النظامي)، وسوق ثان، وسوق ثالث، بحيث تتفاوت شروط الإدراج في كل من هذه الأسواق. وبشكل عام، تكون شروط الإدراج في السوق الموازي أكثر ليبرالية، ويتم تحديد ضوابط إدراج الشركات في السوق النظامي أو الموازي وفقاً لاعتبارات عدة، تتعلق بالأداء المالي للشركة، وأنشطة التداول، وغيرها من المعايير التي سيتم التطرق إليها لاحقاً

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإدراج في السوق الموازي لا ينطبق فقط على الشركات حديثة النشأة التي لم تدرج سابقاً، وإنما أيضاً على الشركات المدرجة في السوق النظامي، ولكن بسبب تعثرها وإخلالها بأحد شروط الإدراج في السوق النظامي، فإنه يتم تحويل إدراجها من السوق النظامي إلى السوق الموازي، وتعتبر هذه النقطة ذات حساسية بالغة لسوق فلسطين للأوراق المالية، وسيتم التطرق إليها لاحقاً في هذه الدراسة

تعريف السوق الموازي

يعرف السوق الموازي بأنه ذلك الجزء من السوق الذي يتم من خلاله تنظيم التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها وتنطبق عليها شروط إدراج ميسرة خاصة بهذا السوق.

أهداف السوق الموازي وخصائصه

تمثل عملية إنشاء السوق الموازي قيمة مضافة ونقطة دعم محورية للسوق النظامي، باعتباره مؤهلاً ومدخلاً تنظيمياً للإدراج في السوق النظامي على مستوى الشركات التي لا تفي باشتراطات الإدراج في السوق النظامي، إضافة إلى كونه حافزاً للشركات المدرجة في السوق النظامي في المحافظة على أدائها ونشاطها من التراجع، وبالتالي الاضطرار إلى الانتقال من السوق النظامي إلى السوق الموازي، وما لذلك من انعكاسات سلبية على أسعار أسهم تلك الشركات وإقبال المستثمرين عليها.

وبشكل عام، فإنه ومن خلال إنشاء السوق الموازي، يمكن تحقيق الأهداف التالية:

1

توسيع القاعدة الاستثمارية، وذلك من خلال إدراج المزيد من الشركات الباحثة عن التمويل، الأمر الذي يعمل على زيادة عرض الأوراق المالية في السوق المالي ذلك من خلال إدراج المزيد من الشركات في

2

السوق الموازي، ما يؤدي إلى زيادة الخيارات الاستثمارية المتاحة، ويتيح للمستثمرين فرصة تقييم هذه الشركات، وتحديدًا الصغيرة والحديثة

منها، وذلك من خلال التزام هذه الشركات بشروط الإفصاح ومتطلباته.

3

تحفيز الشركات المدرجة في السوق النظامي على تطوير أدائها، والمحافظة على تطوره وعدم تراجعها، وبالتالي الانتقال للإدراج في السوق الموازي

4

توجه عدد كبير من الشركات للإدراج في السوق الموازي يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق المالي

5

يعتبر السوق الموازي أحد عوامل الاستقرار والدعم للسوق النظامي؛ كونه يمثل سوقاً تأهلياً للشركات التي لا تستوفي شروط الإدراج في السوق الرسمي، وهو أمر يشجع هذه الشركات على التطوير وتنمية الأداء التشغيلي وزيادة الربحية

6

إحكام الرقابة وحماية حقوق المستثمرين، حيث ومن خلال إدراج الشركات في السوق الموازي، تتمكن هيئة سوق رأس المال من إحكام الرقابة على هذه الشركات، وذلك من خلال إخضاعها لشروط الإفصاح ومتطلباته، ما يوفر المعلومات الموثوقة حول أداء هذه الشركات لجمهور المستثمرين

7

القضاء على مظاهر التداولات غير القانونية إن جاز التعبير، التي تتم خارج إطار السوق ودون قيد ملكية للأسهم أو إثباتها، ونقل هذه التداولات تحت مظلة الهيئة ورقابتها وإشرافها، وذلك من خلال قيد وإيداع أسهم هذه الشركات في مركز الإيداع والتحويل في السوق المالي، هذا بالإضافة إلى مزاي أخرى غير مباشرة، منها على سبيل المثال إمكانية استخدام هذه الأسهم كضمانات لتسهيلات ائتمانية قد يحصل عليها الأفراد أو الشركات وذلك من خلال إمكانية وضع شارة الرهن على هذه الأسهم

عناصر السوق الموازي

الشركات حديثة النشأة التي لم تلب أحد شروط الإدراج ومتطلباته في السوق النظامي الشركات المتعثرة من حيث الأداء المالي، ولديها سجل من الخسائر المالية المتتالية الشركات المدرجة في السوق النظامي التي تم نقل إدراجها للسوق الموازي، بسبب عدم قدرتها على تحقيق شروط الإدراج في السوق النظامي، من حيث الأداء المالي، أو أحجام التداول، أو غيرها من متطلبات الإدراج في السوق النظامي

دور الجمعيات المهنية والمؤسسات التعليمية في تأهيل الخريجين لسوق العمل

الناظر الى مستوى خريجي المحاسبة على مستوى الوطن العربي يجد أن هناك فجوة كبيرة بين التعليم الاكاديمي الذي درسه الخريج وبين الممارسة العملية لمهنة المحاسبة والمراجعة وقد أشارت العديد من الابحاث لذلك الأمر ومازال الوضع لم يتغير كثيرا كلها مجهودات تتم حول تقليل الفجوة ولكنها محدودة والحاصل أن الخريج عندما يلتحق بجهة عمل لا يستطيع أن يتواءم بشكل صحيح مع متطلبات عمله نظرا لافتقاده حساسية المهنة وكيفية التعامل مع مدخلاتها ومخرجاتها بشكل سليم مما ينعكس بالأثر السلبي على أداء المؤسسة التي يعمل فيها ويحتاج لوقت كبير لتعلم الممارسة العملية للمهنة وقد ينطوي ذلك على مخاطر ان يتعلم بشكل غير مهني فيصبح أدواته في المؤسسة روتيني يقوم به دون أن يعرف مالدور المهم الذي يقوم به على سبيل المثال ماهية الحدث المالي الذي يتعامل معه ولماذا يسجله بهذه الطريقة وكيف يربطه بباقي الحسابات الأخرى فيكون عدم علمه بتلك المور عرضه لحدوث أخطاء كثيرة تتسبب في ضياع الوقت والجهد لمعالجتها حيث أنه في ظل تطور أنظمة الحاسب الآلي ووجود العديد من البرامج المحاسبية تحول العاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة الى مدخلى بيانات فقط على تلك البرامج وعدم وجود الحس المهني للتعامل مع عملية الادخال فيصبح مثل الآلة التي تدخل بيانات ولا تدرى ماهية البيانات وماهى اجراءتها ومدخلاتها ومخرجاتها فتتراكم خبرته على أساس غير صحيح ولايستطيع اكتشاف الخطأ او معالجته حين رؤية المستندات الواجب التعامل معها حيث أن المحاسبين والمراجعين في أية مؤسسة يعتبرون صمام أمان المؤسسة ومن هنا أدعو لقيام الجمعيات المهنية والمؤسسات التعليمية لما لها من باع وخبرة طويلة بالمهنة للقيام بدورها ومسئولياتها لتأهيل خريجي المحاسبة تاهيل عملي ومهني للنزول لأسواق

عالم محاسبية

المحاسبية هي عالمك



QCPA

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
Qatari Association of Certified Public Accountants

برج وزارة الأعمال والتجارة، الدور الحادي عشر

هاتف +974 4432 7777 - 4489 2888

فاكس +974 4486 7972 - 4487 8360

ص. ب 22877 الدوحة، قطر

بريد إلكتروني info@qcpa.net

موقع إلكتروني www.qcpa.net